الفصل الثانى

العلـم والفلسفـة والفقــه والتجـديد الفقهى

سأل الشاب: ما هو الفارق بين العالم والفيلسوف وإن كان العلم فضله وأهميته معروفة .. فما الفائدة من الفلسفة وهى مجرد كلام ؟!

فقال الكاتب : لماذا كنت تريد إقتناء كتبها ما دمت تراها مجرد كلام ؟!

فقال: إننى أحب القراءة والثقافة وسمعت كثيرا عن الفلسفة وأهميتها وكيف يقرأ فيها كبار المثقفين وأحببت القراءة فيها لكنى وجدت كلامها صعبا جدا

قال الكاتب:

فى البداية ينبغي أن أؤكد لك أن انتقادنا السابق للفلسفة والفلاسفة إنما كان مركزا على فرع واحد منها فقط وهو فرع الفلسفة الدينية ، أما الفلسفة ذاتها فهى علم العقل أو مجال التفكر الذى لا غنى عنه لأى حضارة ودعنا نشرح الفارق بين العلم والفلسفة،

فى كتاب شهير للروائي المصري إحسان عبد القدوس عبارة جميلة تقول أن العَالم هو الذى يسأل بكيف .. بينما الفيلسوف هو الذى يسأل بلماذا .. وهذا يعنى أن العالم يبحث خلف الأسباب والنتائج بينما الفيلسوف يبحث عن الهدف والفائدة .. هدف العالم هو الوسيلة وهدف الفيلسوف هو الغاية .. ولو جئنا بعالم وفيلسوف ووضعنا أمامهما اختراعا كالطائرة فسينصب اهتمام العالم على كيفية صنعها ، ونظرية عملها ، ومكوناتها ، بينما الفيلسوف سيبحث خلف هدف صنعها وما الذى تضيفه للإنسان ، وكلاهما وسيلته العقل لكن العالم يستخدم عقله فى المعرفة بينما الفيلسوف يستخدم عقله فى الإدراك.

فقال الشاب:

لكن البشرية استفادت من العلماء فى اختراعاتهم وما قدموه من تيسير لسبل الحياة فما الذى جنيناه من الفلسفة.. ؟!

عقب الكاتب :

قبل أن تحكم على أى شيئ يجدر بك أن تسأل عن مفهومه أولا.. والفلسفة هى حب الحكمة كما عرفها قدماء فلاسفة اليونان، وهذا المجال فى الثقافة الإسلامية أطلق عليه العلماء اسم التفكر، ولقبوا أصحابه بلقب الحكماء، والحكمة يا صاحبي هى الخير الكثير كما أخبرنا القرءان الكريم.. ورأس الحكمة مخافة الله وأساسها الإيمان به وبالتالى

فالفلسفة هى التطبيق المباشر للعلم فلا يوجد تناقض لنقارن بينهما ، فالعلم تأتى بعده الفلسفة التى تفسر وتنشئ أهدافه .. وكل إنسان هو فى أعماق نفسه فيلسوف بشكل ما ، أنه أنه يفلسف تصرفاته فيضع لها الأهداف والغايات ، والفارق بين الفلسفة والعلم ليس فارق تناقض بل فارق تكامل ، والاختلاف بينهما اختلاف فى طبيعة نشاط كل منهما ..

فكما يقول الدكتور فؤاد زكريا[٤٧] المفكر وأستاذ الفلسفة الشهير فى كتابه « التفكير العلمى « ما مفهومه ..

(إن العلم بطبيعته تراكمى فكل عالم يأتى فيضع لبنة على بناء من قبله وهكذا ، وبهذا المعنى فليس متصورا فى العلم أن ينكر كل عالم نتائج علم وتجربة من سبقه ، ويبدأ من النقطة الأولى بل كان لزاما أن يبدأ من حيث انتهى سابقوه لأن انتشار بناء العلم يكون رأسيا ، أما الفلسفة فهى تختلف عن هذا فكل فيلسوف يبدأ من النقطة الأولى ولا شأن له برؤي بقية الفلاسفة من سابقيه أو معاصريه إلا ما يطابق فكره الفلسفي المستقل وعليه يكون بناء الفلسفة أفقيا).

كما أن العالم يجب أن يكون مكتسبا لكمية معلومات مختزنة وهائلة فى فرع العلم الذى يعالجه لكى يتمكن من ممارسة مهمته ، بينما الفيلسوف لا يحتاج إلى حصيلة مسبقة ليمارس الفلسفة لأنها بطبيعتها فكر والفكر يتطلب عقلا موهوبا قادرا على الاستنباط وحسب وكل عالم جاد ، فى أعماقه بعض الفلسفة العلمية وتواجد الفلسفة بعقله هو الذى يصنع الفارق بين العالم الحقيقي والعالم المفرض ولتوضيح هذا بمثال بسيط .. فلنفترض أن هناك اكتشافا جديدا .. قواعد العلم هنا تقتضي البحث خلف الاكتشاف تحت أى ظرف ، بينما الفلسفة تقتضي بالبحث خلف الفائدة منه قبل الشروع فى البحث خلفه ، فربما كانت نتائجه خرابا على البشرية وهو ما حدث بالفعل نتيجة قصور الفكر عند بعض علماء الجينات فسعوا لتخليق مخلوقات جديدة بدمج جينات من كائنات مختلفة وهو الأمر الذى أدى إلى كوارث ما زال العالم يعانى منها إلى الآن مع الغرور البشري الذى استبد بالعلماء ومع غياب الحكمة التى كانت لابد أن توجههم إلى أن العبث فى الخلق والطبيعة الإلهية لا يؤدى إلا إلى دمار البيئة ، وأيضا كما حدث عند

(٤٧) مفكر مصري مرموق من رواد الحركة اليسارية فى مصر ولكنه اختلف مع اليسار فى السبعينات أو مع الحركة اليسارية فى مصر وله مؤلفات رائدة فى مجاله كما أنه دخل فى خصومة فكرية مع اليسارين بمصر نشرت وقائعها مجلة روز اليوسف وتم طبعها فى كتاب مستقل ، كذلك له معاركه السياسية المشهورة مع العملاق محمد حسنين هيكل عندما رد على كتاب هيكل (خريف الغضب) بكتاب مختصر بعنوان (كم عمر الغضب) وبالعموم فمعارك فؤاد زكريا وجيله تنشط العقل بشدة لأنهم كانوا عباقرة حقيقيين .

اكتشاف الطاقة النووية فقد ندم أينشتين على ما فعله واعترف بقصور إدراكه عندما أسلم للساسة تلك المعجزة العلمية .. وعليه فالفلسفة هى التى تجعل للعلم نظاما وبغيرها تكون الفوضي ..

والفلسفة ليست مجرد كلمات بليغة نستمتع ببلاغتها بل هى نتاج وعصارة فكر نتأمل ما فيه ونستفيد منه بالتطبيق ونضيف عليه إن استطعنا.

فعقب الشاب:

ما الذى يشغل الفيلسوف وما الذى يشغل العالم .. ؟

أجاب الكاتب:

يكون الانشغال بتوجه كل منهما وعليه فالفكر والتأمل مهمة الفيلسوف والتفكير والتجربة مهمة العالم ، ولكل منهما معضلة تثير جنونه ، فالعالم أكثر ما يثير أعصابه هى المسببات ، مسببات الأمراض ، مسببات الطاقة .. إلخ ، والفيلسوف أكبر ما يشقيه هى المسلمات ، بدء من مسلمة التوازى فى الهندسة وحتى مسلمات الخلق لأن عقل الفيلسوف لا يقبل الثوابت الغير قابلة للتفسير حتى لو تفسيرا جزئيا

الشـــاب:

« وما الفارق بين المسببات والمسلمات ؟ «

قال الكاتب:

«بشرح بسيط للعبارة السابقة فإن الذى يثير العالم ولا يجد نفسه قادرا على استيعابه أو قبوله هى المسببات الخافية لما يراه من ظواهر ويعجز عن معرفتها ، فالعالم يقتله فضوله العلمى للمعرفة مثلا كالألغاز العلمية المنتشرة من مثلث برمودا إلى عجائب الدنيا المختلفة، بينما الفيلسوف يُشقيه أن يستمع إلى حقيقة دون تبرير ومناقشة كما فى المسلمات التى يمكن تعريفها بأنها حقائق بسطت حقيقتها على الحياة دون مبررات فيجب قبولها كما هى بغموضها ، مثلا هدف خلق الخلق وبداية الكون ونهايته وإرادة الحياة بأعماق كل كائن وما إلى ذلك «

فتساءل الشاب قائلا :

ولكن الجدليات الفلسفية التى نسمع عنها ما موقفها ونحن نعرف أن الجدل مكروه فى الدين ، ورغم هذا قلت لى أن علماءنا السابقين كانوا فلاسفة.

فقال الكاتب:

لكى تعرف الحكم الصحيح وتنزله على الواقع الصحيح ، فعليك معرفة مفاهيم الألفاظ بدقة ، فالذى حرمه الدين هو الجدل ، أما المناقشة والمدارسة وتبادل الحجج والأدلة فهذه أساس العلم أصلا وهى فرض فى الدين ـ وليست مجرد رخصة ـ وكتب التراث مليئة بالمناظرات البديعة فى كل مسألة من المسائل ، فكل عالم كان يأتى برأى يعضده بأدلته ويناقش أدلة الآخرين فإما ينقضها بأدلته هو أو يسلم لأدلتهم ورأيهم ..

ولكى تريح نفسك ضع مقياسا بسيطا لتعرف الفارق بين الجدل والمناقشة .. فكل حوار يوصلك إلى نتيجة مفيدة لك فى دينك أو دنياك ، أو يوصلك إلى إجابات لا تعرفها بشأن أمر ما والمعرفة هى هدفك الوحيد من البحث فهو فلسفة وحكمة ومناقشة تأخذ عنها أجرا كبيرا ، وكل حوار لا ينتج شيئا من هذا أو يكون حوارا لقضية ليس لها حل أصلا فهو جدل «.

فقال الشاب مبتسما ..

أعطنى مثالا للجدل الفلسفي المحرم.

قال الكاتب:

مثلا عندما يضيع الوقت فى مناقشة أمور ليس لها هدف إلا استعراض القدرة على التناطح تماما مثل صراع الديكة استعراض قوة لا ينتج أثرا ، ومثال لتلك المناقشات .. مثلا تعال نخترع قضية لا هدف منها ، مثلا هناك حكمة تقول « لكل قاعدة شواذ .. « فما رأيك أنت فى هذه القاعدة التى ثبتت صحتها .. لو أننا نظرنا إليها كقاعدة سنجد أنها تعنى أن كل قاعدة لها استثناء، والسؤال هنا ما دامت القاعدة صحيحة إذا لنفس هذه القاعدة استثناء وهذا يعنى أن هناك قاعدة ليس لها شواذ وهذا يثبت عدم صحة القاعدة الأصلية ، وهكذا تظل تلف وتدور حول نفسك لتعرف حلا لتلك القضية فلا تدرك حلها حتى تجد نفسك بمستشفي الأمراض العقلية

فأكمل الشاب استفساراته قائلا ..» إذا كانت للعلم ميادين واضحة فأين هو ميدان الفلسفة وتخصصها ؟! «

أجابه الكاتب ..

الفلسفة منهج لتقرير الأهداف من وراء الأفعال وقياس الأرباح والخسائر خلف كل فكرة قبل أو بعد تطبيقها ، وبهذا التعريف فهى داخلة فى حنايا كل نشاط يخص الإنسان وكل تصرف يأتى به ، وعليه فهى تعالج كل الميادين فهناك الفلسفة العلمية للعلوم بأنواعها

النظرية والتطبيقية وهناك فلسفة الآداب والفنون... الخ ..

فسأل الشاب : وما هو تأثير غيابها عن كل تلك الأشياء ..؟

قال الكاتب:

غيابها يعنى ضياع معرفة الهدف من وراء الفعل .. وهو ما يتحقق أمامنا كل يوم .. وطبق هذا الأمر على نفسك.. وأراهنك أنك لو حاولت فلسفة تصرفاتك ونشاطاتك لتوقفت عن ثلاثة أرباعها على الأقل لأنك ستكتشف أنها تصرفات آلية لا تمثل هدفا ولا تجلب نفعا .. ولأعدت النظر فى الربع المتبقي لتصحح مسارك فيه وسؤالك يذكرنى بنكتة شهيرة تسخر من الروتين الحكومى حيث تقول أن هناك شركة لمد مواسير المياه ، كان يعمل بها فرق من العمال كل فريق مكون من ثلاثة أشخاص ، فالأول يحفر ، والثانى يضع الماسورة ، والثالث يردم الحفرة ، وذات يوم غاب العامل الذي يضع الماسورة ، فتابع العاملان عملهما تبعا للأوامر فكان أحدهما يحفر، والثانى يردم !!!

قال الشاب ضاحكا .. أعطنى مثالا على تصرفاتنا اليومية

قال الكاتب:

«تأمل معى المجتمع من حولك وتخيل لو أنهم جميعا سألوا أنفسهم سؤالا واحدا.. لماذا يعيشون ؟! بدلا من الاكتفاء بكيف يعيشون !

وهو سؤال لو سأله الإنسان لنفسه مرة واحدة فقط فى حياته وأدرك حقيقة إجابته لما دخل أحد النار، لأنهم سيدركون أن المعيشة ليست مجرد تصرفات ميكانيكية تنام وتستيقظ لتقضي يوما فى عملك وتُضيَع الباقي فى أى شيئ ثم تنام لتعود فى اليوم التالى إلى نفس الوتيرة .. عندئذ سينتبه العاقل فيهم إلى أن حياته تتسرب دون أن يدرى كيف ومتى عاش أحداثها وسيدرك أنه مسئول حتما فى وقت الحساب عن تلك الحياة التى ضاعت بشكل ميكانيكى ، حتى فى العبادات فمعظمنا يؤديها كعادة ، وهى كارثة الكوارث أن تصبح الصلاة والصوم مجرد إجراءات يفعلها الإنسان لأنه اعتاد عليها .. فقبل أن تصلي سل نفسك لماذا تصلي ؟ .. والإجابة بسيطة أصلى لله عز وجل .. ولكن هل تفيد الصلاة لله عز وجل وأنت غير مستحضر لعظمة هذا الخالق الذى تقف أمامه .. تقضي الوقت بين يديه ثم تطوى سجادة الصلاة وتنصرف دون أدنى ذرة من تأثر أو رهبة لهذا الوقت الذى قضيته فى حضرته سبحانه .. ؟!

وليس معنى هذا أن المصلي يجب أن يترك كافة الذنوب ولا يقع فيها ، كلا طبعا ، بل

المصلي هو الذى ينتبه عند فعل الذنب أنه مذنب ، وبالتالى يجره هذا للاستغفار والتوبة أما الذى يصلي لمجرد العادة فهو لا يربط هذا بذاك وهكذا يا صاحبي على نفس الوتيرة سؤال بين نفسك وجواب فى أعماقك يوجهك إلى الاتجاه الصحيح لتصبح الحياة عندك ذات روح ، وكل سؤال وكل جواب إما أنه سيجلب لك خيرا بفعل حسن كنت تتركه بلا سبب منطقي أو يدفع عنك معصية كنت تفعلها وسألت نفسك عن مبررها ومنطقها وبالتالى عندما اكتشفت خطأ هذا المنطق كان حتميا أن تتركها لأن المعاصي بلا فوائد .. «

قال الشاب متسائلا :

أراك تمدح الفلسفة رغم الهجوم الجامح على الفلاسفة ووصفهم بالجنون ..

ابتسم الكاتب مجيبا :

لا يوجد تناقض يا صديقي، لأن ما نعرفه نحن المسلمون من الفلسفة ، لا علاقة له بمفهوم الفلسفة عند الغرب ولا يتفقان إلا فى المسمى فقط، وحتى فى المسمى نفسه فإن الفلسفة عندنا هى مرادف للتفكر والتفكير.

قال الشاب: ولكن الفلسفة مصطلح غربي..

قال الكاتب:

نعم المصطلح غربي ونحن لم نستخدمه إلا فى العصور المتقدمة التى درجت على استخدامه لوصف النتاج العقلي، لكن أصله عندنا هو الفكر، فالمجال نفسه نشاط إنسانى يشمل سائر الحضارات ولكنه يختلف بين حضارة وأخرى، تماما كالآداب والفنون ، فلفظ الأدب والفن موجود فى كل الحضارات ولكن تفاصيل الآداب والفنون مستقلة فى كل حضارة بحسب طبيعتها واستخدامى للفظ الفلسفة هنا لتوضيح المقصود لك ، وهو يختلف عن مدلول معنى الفلسفة فى تراثنا الفقهى والإسلامى.

قال الشاب: كيف يختلف ؟!

أجاب الكاتب:

الفلسفة عند علمائنا الأقدمين كانت تعنى مرادفا لعلم الكلام أى أنها كانت مرادفا لنوع واحد من الفلسفة وهو فلسفة الأديان ، ولم يكونوا يستخدمونها لوصف أى إنتاج عقلي أو علمى آخر ، وإنما كانوا يقصدون هى فلسفة الأديان ، ولهذا فقد ظن البعض من حسنى النوايا أن حديث الفقهاء فى تحريم الفلسفة شامل لكل معانى التفكر والإبداع وهذا غير صحيح بالطبع ، وبنظرة واحدة إلى إنتاج هؤلاء الفقهاء أنفسهم ستجد لهم مؤلفات

وإبتكارات فى التفكر والتأمل والإستنباط وبالتالى فيجب علينا أن نحكم ونفهم ألفاظ الأقدمين فى سياقها التاريخى.

سأل الشاب: هل تعنى أن الفقهاء القدامى كالشافعى وغيره من أصحاب المذاهب لهم مؤلفات فلسفية ؟!

أجاب الكاتب :

بمفهومنا المعاصر نعم ، ولكن بمفهومهم هم كلا بالطبع فقد سبق أن أوضحت لك أنهم كانوا ينظرون لمدلول الفلسفة على أنها علم الكلام الذى يتحدث فى أمور العقيدة بما يخالف القرآن والسنة ، أما الفلسفة بمفهومها العام لو أنك رددتها إلى معناها الأصلي فستجد أنها تخص الإنتاج العقلي الذى يحلل الإنتاج العلمى فى كافة مجالات العلوم الإجتماعية ، كالتاريخ والسياسة والإجتماع وغيرها ، وكل هذه المجالات كتب فيها هؤلاء الفقهاء ، وإلا كيف تتصور أنهم تمكنوا من وضع نظام الحكم للدولة فى الإسلام ، فنظام وتفاصيل ومراتب الوظائف ومهامها ، كل هذه الأمور لم ترد فى نصوص الكتاب والسنة بشكل تفصيلي بل أنتجها الفقهاء استنادا إلى التصور العام للشريعة، بل إنه حتى كتب الفقه المحضة كانت فيها جانب من الفلسفة ..

تساءل الشاب: وكيف ذلك ؟!

قال الكاتب: سأعطيك مثالا ، فعندما أقول لك أن الله قد افترض عليك خمس صلوات فى اليوم والليلة ، فهذه معلومة وخبر أى أنها تستند إلى مصدر التلقي وهو القرآن أى أن هذه العبارة داخلة فى نطاق العلم، فإذا سألتنى ولكن لماذا فرض الله الصلاة علينا، كسؤال استيضاحى وليس سؤالا استنكاريا ، هنا سأجيبك عن حكمة ومغزى الصلاة وكيف أن هدفها ربط العبد بربه على مدار اليوم ، فهذه الإجابة هى فكر محض ونتاج تأمل وبحث عن الحكمة والمغزى وبالتالى فهى فلسفة ..

ليس هذا فقط ، بل إن الفقهاء والمحدثين صنفوا فى المؤلفات الفكرية المحضة أيضا

قال الشاب: هل تعنى أن فقهاء الإسلام لم يكتبوا الفقه وفقط ؟!

أجاب الكاتب فى أسف :

ألم أقل وأكرر لك من قبل ألف مرة أن تقديرنا الرهيب والجامح لعلماء المسلمين الأوائل إنما هو مبنى على أساس واقعى ، بل إنهم أكبر من كل أوصافنا ، فهؤلاء العلماء كانوا عبقريات متفردة يندر إجتماعها فى أمة واحدة وفى أجيال متقاربة وبهذا العدد

الضخم ، حتى أننا نعجز اليوم عن حصر أسمائهم وعناوين كتبهم مجرد حصر ، ورغم الكميات الرهيبة التى أخرجتها المطابع ، فلا زال هناك آلاف الكتب المخطوطة التى لم تطبع ، هذا بخلاف الكتب التى ضاعت فى مكتبة بغداد والمخطوطات التى سرقها الأوربيون وهو تراث هائل لا أعلم كيف تمكنوا من إخراجه !

فعلماء الإسلام كان الواحد منهم ليس فقيها وحسب أو محُدثا وحسب ، بل كان الكثير منهم يتبحر ويتخصص فى ستة أو سبعة مجالات مختلفة ، بالإضافة إلى أن عقولهم كانت نورانية وقد سبقوا عصورهم بما توصلوا إليه بالتفكير وحده ، فهل تعلم أن العلامة ابن القيم والعلامة ابن حزم أثبتا كروية الأرض بمجرد التفكر والإستنباط ، وذلك لأن آيات القرآن وصفت الأرض بالإمتداد المستمر فقالوا أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الأرض كالكرة لأن الكرة هى الشكل الهندسي الوحيد الذى ليس له بداية ولا نهاية ، وزد على ذلك أن هؤلاء الفقهاء الذين يتهمهم الأفاكون بجمود العقل لهم عطاءات فكرية لا زال العلماء ينهلون منها إلى اليوم فأبو حنيفة مثلا ، ناظر الملاحدة فى زمانه ،فهل تتصور أنه ناظرهم بالقرآن والسنة وهم ملاحدة أصلا لا يعترفون بهذه المصادر ، أم أنه ناظرهم بالعقل والتفكير المنطقي ..

وعندما ترى ردود أبي حنيفة عليهم تشعر بمدى الذكاء والفطنة التى هزم بها خصومه وكذلك الإمام ابن الجوزى ناظر الفلاسفة فى كتابه تلبيس إبليس ورد عليهم أيضا بما يلتزمون به وهو الحوار العقلي المجرد ، كذلك ابن تيمية قام بتأليف كتاب ضخم مطبوع فى ستة مجلدات بعنوان (درء تعارض العقل والنقل) رد فيه بالفلسفة والمنطق على كل من زعم التناقض بين نصوص القرآن والسنة وبين العقل ، والأمثلة على عبقريتهم أكثر من أن تُحصي ، فقط طالع واقرأ تراجمهم وكتبهم وستدرك هذا بسهولة..

عقب الشاب مستفهما : ولكن أليس التخصص فى الفقه والفتوى يقتضي دراسة القرآن والسنة والتركيز عليهما ؟!

أجاب الكاتب: وهل تتصور أن حفظ القرآن وأحاديث الأحكام وفقط يكفي لينتج فقيها ، الفقه معناه اللغوى هو (الفهم) فكلمة فقه الشيئ أى فهمه وأدركه ، أما الحفظ فهو وسيلة نهايتها هى الغاية المتمثلة فى الفهم، فالحفظ ينتج ناقلا وراويا للقرآن والسنة لكنه لا ينتج عالما ، ولكن مقام الفتوى والفقه هذا مقام عظيم القدر جدا، يحتاج إلى ملكة الإستنباط والتفكير والإبتكار والفهم المتوقد، وإلا كيف تتصور قدرة الفقهاء على

إعطاء الفتوى فى أمور الحوادث المستجدة التى لا يوجد لها سابق معالجة لا فى القرآن ولا السنة ، فالفقيه يجتهد هنا إستنادا على فهمه التام لمقاصد الشريعة ، ولهذا ابتكر الفقهاء علم أصول الفقه ، وأسسوا فيه لطرق الإجتهاد كالقياس والمصلحة المرسلة وسد الذرائع والاستصحاب والاستحسان ، وكلها نظريات فكرية بالأصل..

ولتعلم أن عصر الجمود الفقهى فى العالم الإسلامى لم يبدأ إلا عندما غابت ملكة الإجتهاد ومواكبة حوادث العصر فصار طلبة العلم يتلقون العلم ـ دون الفكر ـ وهو ما أنتج عصر التقليد المحض والتعصب للمذاهب،

وكان السبب الرئيسي فى ذلك ـ ليس كتب التراث فيما يزعمون ـ بل العكس ، وهو غياب عقلية وأساسيات علماء السلف عن الأجيال التالية لهم فغابت فلسفة الفقه التى عرفناها عن علماء السلف وظهر لنا من يقدم مظاهر التدين على أهم مقاصد الشريعة ، وأنت ترى وتسمع فى بلادنا عمن خالف منهج كتب السلف نفسه وقال بفتاوى غريبة فجاء العلمانيون ليتهموا كتب التراث ويتركوا من لم يفهم ؟!!

سأل الشاب: إذا أنت تقول بأننا فى حاجة إلى التجديد ..

أجـاب الكاتب:

وهل هناك من قال أننا لسنا بحاجة للتجديد ، لكن التجديد فى مفاهيم العلم ليس معناه هدم أركان العلم ذاته ، وبالتالى فالتجديد فى الدين، لا يكون بهدم القرآن والسنة ، فمفهوم التجديد عند علماء المسلمين يختلف عن دعوى التجديد التى يرددها العلمانيون اليوم ، والمشكلة الرئيسية فى عالمنا اليوم هى غياب مدلولات الألفاظ ، فالتجديد لا يعنى هدم القديم بل يعنى ـ وفق المعنى الإصطلاحى للكلمة ـ إعادة البناء لما كان عليه عند نشأته، والتجديد بهذا المفهوم لا يمس الثوابت بل يُعيدها كما كانت على عهد النبي عليه الصلاة والسلام فينفي عنها التحريف الذى لحق بها، أما العلمانيون فيقصدون بالتجديد فى زعمهم هدم الثوابت جميعا والتخلى عما يسمونه بسيطرة الشريعة، وهذا ليس تجديدا بل هو هدم، فأنت مثلا عندما تقول أنك جددت بيتك أى أنك قمت بترميمه وصيانته وتغيير التالف منه لكن حافظت عليه كما هو بهيئته التى بُنى عليها، أما إذا هدمت هذا البيت ونقضت أساسه وبدأت تبنى من جديد فهذا ليس تجديدا بل هو هدم وإعادة إنشاء والفارق ضخم كما ترى لهذا تجد مساخر التجديد عند العلمانيين تعنى ببساطة ألا يفتى الفقيه بكلمة حرام ، ولا بكلمة كفر أو شرك على أى فعل يراه أو يستفتيه

الناس فيه ، بل يجب أن يكون الفقيه عبارة عن صدر لكلمة حلال ، حلال ، وبهذا يقبلون الإسلام الوسطى الذى يروجونه على الناس !

قال الشاب : هل تعنى أن التجديد معناه أن يكون الفقه كما كان عليه فى السابق ؟!

ضحك الكاتب مجيبا :

كلا بالطبع ، مصطلح التجديد لا يختص بالفقه أصلا ، بل يختص بالعقيدة والأصول فالعقيدة والأصول ليس فيها أى إجتهاد والإعتماد فيها يكون على النصوص بصفة حصرية ، وأى إضافة عليها نسميها فى الشريعة باسم البدعة ، والبدعة هى الشيئ الذى يضيف للعقيدة والأصول والعبادات أقوال أو أفعال لم ينص عليها القرآن أو تنص عليها السنة ، فأركان الإيمان والإسلام والفرائض وطريقة العبادة وغيرها من الأصول لا يمكننا أن نزيد عليها أو ننقص منها ، فإذا جاء فرد أو جماعة وزعموا أن لديهم اجتهادات فى العقيدة فهم فى عرف أهل السنة .. مبتدعة ، وكل من انشق عن أهل السنة والجماعة جاءوا بأقوال وإضافات فى العقيدة والأصول وهؤلاء يوصفون بأنهم (فرق) أما الفقه فهو مفهوم متجدد بطبيعته ، فأى فقه غير مناسب لعصره ليس فقها أصلا ، وعلى هذا تدرك مدى حماقة لفظ (التجديد الفقهى) لأن الفقه فى مفهومه نفسه يحمل معنى التجديد فلو لم يكن يناسب عصره فليس بفقه، تماما كما نقول فى الرتب العسكرية فنضيف كلمة (أركان حرب) إلى الرتب العسكرية لمن درسوا العلوم المتقدمة عسكريا حتى رتبة (لواء) فإذا حصل أى لواء على رتبة أعلى منها وهى رتبة (الفريق) فلا نضيف له كلمة أركان حرب أصلا ، لأن رتبة الفريق لا ينالها أى لواء إلا إذا حصل فعليا على الدورات العلمية المتقدمة بكليات أركان الحرب ، والأمر أشبه بدرجة الدكتوراة التى لا يحصل عليها إبتداء إلا من حصل على الماجستير أولا ، لهذا فلا نقول على الدكتور أنه حاصل على ماجستير لأنه مفهوم بالتبعية ولهذا ولأن مجال تقرير مصالح الناس استنادا إلى أحكام الشريعة ، وبالتالى فهو خارج عن إطار العقيدة والأصول ، والإختلاف والتنوع فيه مصدر ثراء فكرى وتشريعى ولهذا يُسمى الإختلاف فى الفروع باسم المذاهب ، وهذه المذاهب تحت راية أهل السنة لأنهم متفقون جميعا فى العقيدة والأصول ، ولهذا اختلف الفقهاء فى آلاف المسائل التى لا يوجد فيها نص ثابت ، حيث اجتهد كل فقيه فى مجاله وعصره بالضوابط العامة للاجتهاد ، وعليه فمصطلح (التجديد الفقهى) هو مصطلح خاطئ ، فالفقه إن لم يكن مواكبا لعصره ومتحريا لمقاصد الشريعة ، فليس

هذا بفقه ولا هو من الشريعة ، بمعنى أن الفقه يُـنشئ أحكاما جديدة بطبيعته ولهذا قال العلماء (حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله) ، ولهذا فهو لا يحتاج تجديدا أصلا ، فهو يتطور تلقائيا بتطور حياة الناس فكلما ظهر واقع جديد ظهر له حكم جديد ، ولكن مع تنبيه هام ، وهو أن الإجتهاد ليس اختراعا ، بل هو علم ورتبة ينالها الفقيه بعد درايته التامة بالأصول فى الشريعة ..

ولهذا وجدنا للشافعى مذهبين ، مذهب فى العراق ، وآخر عندما أتى لمصر ، ولكن كلا المذهبين لا يمس الثوابت بأى حال من الأحوال بل يعالج واقعه الموجود فيه أما إذا توقف الفقهاء فى عصر من العصور على إجتهادات السابقين لهم رغم اختلاف الظروف والعوارض ، فهذا هو الجمود المذموم وكمثال على الفارق بين عقلية الفقيه وعقلية ناقل العلم ، ما ورد فى البخارى عن أحد السفاحين فى الأمم السابقة وكان قد قتل ٩٩ نفسا ، ثم راودته نفسه للتوبة ، فسأل عن عابد متنسك ليدله على طريق الصواب ، فلما ذهب للعابد وسأله كيف أتوب ، انفعل العابد عليه وقال له لا توبه لك ، والعابد هنا أفتى بمقاييس البشر لا خالق البشر ونسي أنه ليس حاكما بل دالا على الطريق ، وانفعل من هول وفداحة الجريمة ونظر لرغبة القاتل فى التوبة على أنها نوع من التبجح ، وبالطبع أخطر ما يمكن أن تفعله بإنسان أن تدفعه لليأس ، وتجعله يوقن بأنه ليس لديه شيئا يخسره ، وبالتالى قام القاتل فضرب العابد وقتله مكملا به المائة !

وبعد فترة أعاد القاتل الكرّة ، ولكنه سأل عن أعلم أهل زمانه ، وذهب إليه ، فسأله نفس السؤال ، هل لى من توبة ، فقال له العالم .. بالطبع ، ومن يسد عنك باب الله عز وجل ، فسأله كيف أتوب ، فقال له أن تقلع فلا تعود ، وتغادر بلدك الذى أنت فيه لأن قومك يشجعونك على البطش ، وتذهب إلى بلدة كذا ففيها أناس صالحون تعبد الله معهم ، فالعالم هنا لم يحل المشكلة المباشرة فحسب ، بل أعطى خريطة كاملة للحل الجذرى فى مشكلة الرجل ، فذهب الرجل ومات أثناء الرحلة ولكن نيته فى التوبة نفعته فغفر الله له .. فهل رأيت مدى الفارق بين معالجة العابد الورع وبين العالم الفقيه ، فالعابد الورع حكم على الرجل بورعه وقاس تصرفاته على طبيعته هو وليس على مجمل طبيعة الناس ، فكان طبيعيا أن يستنكر توبة الرجل ، أما العالم فهو يفتى وذهنه حاضر بأن أمامه اختلاف طبائع الناس واختلاف اعذراهم ، ومثال آخر يوضح المفهوم ، لو جاءك سائل يقول إننى مسلم جديد ولكنى لا أتقن قراءة الفاتحة وتعلمت العربية بصعوبة ولكن كل محاولات

حفظى للفاتحة فشلت فكيف أصلي ؟!

العابد أو الإنسان العادى سيتهم الرجل بالتقصير وكيف أنه عاجز عن حفظ سبع آيات فقط، وسيدفعه دفعا إلى محاولة الحفظ بالإجبار حتى لو قرأها خطأ ، ظنا منه أنه ليس هناك حل بديل ..

قال الشاب : وهل هناك حل بديل أصلا ؟!!

أجاب الكاتب مبتسما : ألم أقل لك أن علماءنا هم مصابيح الأمة بالفعل ، ولولاهم لضل الناس ، نعم هناك حل يا سيدى بأن يترك قراءة الفاتحة حتى يحفظها على مهل ويصلي بشكل عادى جدا ويقرأ أى دعاء مختصر يجيده وهذا ما قرره العلماء استنادا حديث النبي عليه السلام ـ فيما معناه ـ عندما كان لجواره معاذ بن جبل ، فبادر النبي عليه السلام لسؤال أعرابي : ماذا تقول فى الصلاة ؟

فقال الرجل : أتشهد ـ أى أنطق الشهادتين ـ ثم أقول اللهم إنى أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ، لأنى لا أحسن دندتك لا دندنة معاذ

فقال النبي عليه الصلاة والسلام مبتسما : حولها ندندن

قال الشاب : هذا يعنى أن الفقيه يجب أن تكون له دراية بواقع الناس وحياتهم

قال الكاتب مؤيدا : نعم أحسنت ، وهذا الذى تقوله هو ما اشترطه العلماء فى المجتهد ، فالفقيه يجب أن يكون حصيفا وعندما تأتيه مسألة محدثة يبذل جهده فى حلها ، ولا يفتى بالتحريم إلا إذا وصل إلى طريق شرعى بديل يحقق المصلحة فى تلك المسألة ، ولولا هذا لضاق صدر الناس من الحرج ،

ولهذا دوما ما أقول أن الناس تعتقد أن السياسة هى فن الممكن ، بينما أعتقد أن الفقه أولى بهذا الوصف فهو فن الممكن فعلا

تساءل الشاب : ولكن ماذا لو جاء شخص يطلب حلا بديلا للخمر أو الزنا دون الزواج ، هل يكون على الفقيه أن يجد له حلا بفن الممكن ؟!

قال الكاتب ساخرا : هذا اسمه فن المسخرة ، وليس فن الممكن ، فالفقه ليست وظيفته تيسير الطريق لممارسة الشهوات ، بل هو طريق تحقيق مصالح الناس ، والمصالح هى الأشياء التى لا تستقيم الحياة بدونها ، وتشمل مقاصد الشريعة حفظ الدين والنفس والمال والعرض والعقل والنسل ، أما إذا تخيلت التيسير الفقهى معناه تسهيل التحلل من أى إلتزام لما كان هناك معنى للدين ولا معنى لإرسال الرسل ، ولما كان هناك فارق بين

كافر أو مؤمن ، لأن الجزاء وعطاء الإيمان إنما يكون فى بذل الجهد والعمل بالأوامر والنواهى بغير إفراط وتفريط ..

ولهذا فالفقه مهمته ترسيم الحدود فى دنيا الناس فى إطار الوسطية ، فالفقيه عندما يفتى يكون همه تقرير أفضل الحلول التى تحافظ على تلك المقاصد ، ولهذا فالحكمة تقول ليس العاقل أو الذكى من يختار الأفضل بين الفوائد ، ولكن العاقل من يحسن اختيار السيئ عن الأسوأ أى تطبيق إدراك الحد الأدنى من المصالح.

قال الشاب: وما هو دور نصوص القرآن والسنة إذا كان المعتمد فى الفقه هو التفكير ..

قال الكاتب متعجبا: هى الأساس بالطبع لكل شيئ ، فالمهندس العبقري ليس عبقريا لأنه اخترع بعقله اختراعات لا تستند إلى علم أو إلى نظريات ثابتة ، بل المهندس العبقري هو الذى اخترع وصمم اختراعات جديدة ومفيدة بعد أن درس نظريات الهندسة الأساسية، وعلى أساسها قام بالإبداع والإنتاج ، فلو جاء مهندس واخترع بديلا لحديد التسليح يؤدى نفس الوظيفة ، فهو مهندس عبقري ، أما إذا جاء مهندس وقال أنه سيجدد فن البناء بإلغاء حديد التسليح أصلا ، فهذا مجنون ينبغي أن نضعه فى مكانه الطبيعى حتى لا يقتل الناس بجهله وكذلك الفقيه المجتهد هو الذى درس القرآن والسنة وعرف أساسيات شرع الله تعالى ومقاصده ، ثم جاءت عبقريته وفهمه فابتكر الحلول للمشاكل المحدثة بما يتناسب مع مقاصد الدين ، ولا تنسي أن حفظ الدين هو من مقاصد الشريعة ذاتها ، أما إن قال شخص أنا سأجدد الدين بزيادة الفرائض أو تركها أو نبذ الثوابت ، فهذا مكانه هناك بجوار المهندس الذى ذكرناه!

ويبدو أنك فى حاجة إلى مثال واقعى كى يتضح لك الأمر ، فمثلا ظهرت فى عصرنا آفة المخدرات ولم تكن معلومة على عهود علماء السلف ولا يوجد فيها نص قطعى الدلالة يحرمها ، فالقاعدة الأصولية تقول (إن الأصل فى الأشياء الإباحة) ، ومن هذه القاعدة ابتكر أهل القانون مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) ، وبالتالى فيجب أن تقتصر كلمة الحرام القطعية على ما فيه نص ، وذلك عملا بقول الله تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) فهو تحذير شديد من التوسع فى كلمة التحريم فهى حق إلهى ، ولهذا كان فقهاء السلف العظام يتورعون عن استخدام لفظ التحريم فى المسائل المستجدة ويستبدلونه بكلمات أخرى تعبر عن المنع مثل لا يجوز ، أو لفظ الكراهة

، ولكن هذا المبدأ لا يعنى أبدا أن الأمور المستحدثة بالغة الخطورة على المجتمع ستخرج من وصف التحريم القطعى، لماذا ؟! لأن شرط وصفها هنا متوافر ، وهو وجود النص ، فليست كل نصوص القرآن والسنة محصورة بأمور معينة فى التحريم لا تجوز الزيادة عليها ، بل هناك نصوص قليلة يندرج تحتها ما هو متاح وما يمكن أن يظهر بعد ذلك من المخاطر الشبيهة ، فإذا طبقنا هذه المبادئ على المخدرات سيخرج الفقهاء بضمير مستريح ليفتوا الناس بالتحريم القطعى للمخدرات ، والسبب هنا وجود النص فى حديث النبي عليه السلام (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) ، فليس الخمر المحرم فى الشريعة هو المشروب المعروف وحده، بل هو كل شيئ وكل وسيلة تؤدى إلى نفس النتيجة ألا وهى تغييب العقل وتغليب الشهوات ، وكلاهما ينطبق على المخدرات بصورة أكثر من الخمر المعتادة .. وهكذا جاء الحل العقلي للفتوى ولكن استنادا إلى النصوص وليس بمجرد التأليف والهوى .. ولو كان التحريم لوصف المشروب وحده لكان من الممكن أن يتحايل أصحاب الشهوات فيجدون البديل الذى يعطيهم نفس التأثير دون أن يكون له وصف المشروب .. هل فهمت الآن أسلوب الفقهاء فى تناول الأحكام ؟!

قال الشاب فى دهشة :

ولكن هذا جهد بعيد وطاقة كبيرة ..

قال الكاتب:

ليس هذا فحسب ، بل إن الفقه الإسلامى يتميز بشدة عن القانون الوضعى فى أن به أحكاما ونصوصا عامة تتسع لمتغيرات الزمان والمكان ، دون أن نحتاج إلى تغيير أو تبديل النصوص كما يحدث مع القانون الوضعى ، فمثلا فى القاعدة التى ذكرتها لك وكان القانون الوضعى يعالج فيها مسألة ضرورة وجود النص للتحريم ، هذه القاعدة عندنا فى الشريعة جاء فيها النص شاملا حتى للطوارئ المستجدة ، بينما القانون بنصه السابق فيه عوار ونقص لأنه ربط التجريم والتحريم بالنص التفصيلي وهذا معناه مثلا فى قانون المخدرات ، إمكانية استخدام مخدرات حديثة أو مهجنة لم يرد إسمها فى نصوص القانون أو جدول المخدرات وبهذا يفلت الفاعل من نص التجريم ، ولأجل هذا القصور تحتاج القوانين دوما للتعديل والإضافة،أما فى الشريعة فنظرا لأنها قانون سماوى شامل جاء يعالج حياة الناس على مر العصور، فقد جاءت نصوصه مع اجتهادات الفقهاء لتغطى كافة مستجدات العصر ، فلا تحرّم إلا ما ثبت ضرره وخطره على مقاصد الشرع

ولهذا السبب بالذات نحن نستهجن بشدة أقوال الجهلة هذه الأيام ممن يُسفهون علوم الشريعة ويدعون الناس لتركها تحت زعم أن أى مسلم عامى يستطيع أن يأخذ الفتوى من القرآن والسنة بنفسه ودون الحاجة للدراسة !!

وهم يُلبسون على الناس بكلمة حق يُـراد بها باطل ، فيقولون لهم أن القرآن والسنة ملك لكل الناس وليست حكرا للفقهاء ، والمقولة صحيحة فالقرآن والسنة هى مرجع كل مسلم ومطلوب منه ـ وليس فقط مباح ـ أن يطالعها ويقرأها ومجرد القراءة فيهما عبادة بحد ذاتها ..

ولكن مجال الفقه والفتوى ليس من صنوف العبادة المفترضة على كل الناس بل هو تخصص لمن أعطاه الله الدراسة والعلم ، ليعود الناس إليه فى المعضلات ، ولهذا أيضا خصص القرآن وخصصت السنة لآيات والأحاديث فى مدح أهل العلم لأنهم يقدمون خدمة العلم مجانا لعامة الناس ، ويبذلون جهدهم لهدايتهم إلى طريق الحق وتذكير العاصين ودعوة المدبرين وهداية الحائرين ، وكل هذا رغم المخاطر الهائلة التى يتعرض لها من أراد سلوك طريق العلم ..

تساءل الشاب:

مخاطر !! أية مخاطر فى طلب العلم ؟!

قال الكاتب :

هل كنت تتصور أن الله عز وجل يعطى العلماء الرتبة التالية مباشرة بعد الأنبياء بالإضافة إلى الجزاء العميم والمدح الجزيل الذى يطول شرحه ووصفه ، كل هذا الجزاء يعطيه الله تعالى للعلماء دون أن يكون هناك صعوبات فى طريق العلم تحمل المشقة التى تتناسب مع عظم الجائزة والمكانة ؟!

عقب الشاب قائلا :

نعم بلا شك ولابد أنك تقصد المعاناة والسنوات الطوال التى نسمع أن العلماء يقضونها ليصلوا إلى مرتبة العلم ..

قال الكاتب:

هذا الذى تسميه أنت مشقة وصعوبة لا يمثل لطلبة العلم تعبا بل هو عندهم نوع من المتعة والهواية ، فطالب العلم العاشق لطريق المعرفة يعطيه الله ملكة حب البحث وحب المعرفة حتى أنه يقضي الأيام والليالى فى القراءة والمدارسة دون ملل ودون كلل ، وتكون

هذه الأوقات هى أسعد أوقاته ، أما المشقة المادية والسفر والترحال ، فهذه كلها صعوبات قد يعانيها معظم الناس فى طلب الرزق ، ورغم هذا فجزاء العلماء يتجاوز ذلك بمراحل ، حتى أن دماء الشهداء ومداد العلماء يوزنون يوم القيامة فلا يفضل أحدهما عن الآخر ، فضلا على أن الله عز وجل ـ كما يقول السيوطى ـ تكفل برزق طالب العلم المخلص

تساءل الشاب فى حيرة :

ما الذى تقصده إذا بالصعوبات والمخاطر ؟!

قال الكاتب :

للعلم ضوابط وشروط وآداب من خالفها يكون جزاؤه ـ والعياذ بالله ـ أشد الجزاء يوم القيامة ، حتى أن أول من يلقَي إلى النار هم العلماء الذين خانوا وفسدوا ولم يراعوا أمانة العلم ، وهى ضوابط عسيرة فعلا ، وهى لا تشمل بالطبع الأخطاء البشرية التقليدية أو الأخطاء التى يقع فيها العلماء دون سوء نية ، بل المقصود هنا بالوعيد هم العلماء الذين يخونون أمانة العلم عامدين طمعا فى متاع الدنيا ..

من هذه الضوابط أن العالم يجب عليه أن يطلب العلم لله وحده ، بمعنى ألا يكون له هدف إلا معرفة الطريق إلى الله عز وجل ، وتعليم الناس الخير ، فإن تعلم العلم لغرض دنيوى بحت كان فى النار ، وفى هذا ورد جاء الحديث فى البخارى ينص على «لَا تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِتُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا تَخَيَّرُوا بِهِ الْمَجَالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالنَّارُ النَّارُ»

وهناك رواية أخرى معضدة لنفس المعنى وتضيف إلى المحاذير السابقة طلب العلم لخدمة السلاطين، والمتأمل فى الحديث يدرك على الفور صعوبة الفتنة والإختبار ، فالعالم إذا قصد من بذل الجهد فى العلم أن يتصدر المشاهد ويغالب العلماء ويفتخر بعلمه عليهم ، أو يجادل به العوام والسفهاء كى يثبت براعته ، أو لكى يصبح ذو مكانة إجتماعية مرموقة ويستقبله الناس بالتعظيم والإجلال ، أو لكى يطلب الوظائف والمناصب وخدمة السلاطين ، كل من وقع فى ذلك فلن ينفعه علمه بشيئ وهو فى النار ـ حسب نص الحديث ـ

قال الشاب: ما الذى يعنيه هذا ، هل مطلوب من العالم أن يمنع الناس والدولة من تقديره وحفظ مكانته والإستفادة من خبرته ..؟!

أجاب الكاتب نافيا :

لا ليس هذا بالطبع هو المقصود ، والتقدير والإحترام فرض على الناس فى مواجهة العلماء ، ولكن الحديث صريح فى أن العالم نفسه لا يطلب ذلك أو يتحراه ويحرص عليه ، أما إن فعلها الناس والسلطان من تلقاء أنفسهم وعلى غير رغبة من العلماء فلا شيئ عليهم قطعا ، لكن الكارثة تتمثل فى أن يطالب العالم بالمكانة والمركز والمال فى سبيل العلم وإلا رفض بذل علمه للناس!، فهذا كله حرام، ورغم أن كفالة العالم ومعيشته هى واجب على الأمة يأثم الناس جميعا إذا لم يقم بعضهم به ، فإنه مع ذلك فليس من حق العلماء كتم العلم إذا غاب الأجر، وليس لهم حتى طلب الأجر على الفتوى والهداية والإرشاد ، والحديث يقول فى ذلك (من سُئل علما فكتمه ألجمه الله تعالى بلجام من النار يوم القيامة)

قال الشاب: يا لها من مصيبة ، وهل ينطبق ذلك على الرواتب التى ..

قاطعه الكاتب موضحا : الرواتب الوظيفية لأساتذة الجامعات أو القضاة أو المفتين فى دار الإفتاء كلها تندرج تحت بند الوظيفة التى يحصل عليها كل الناس ومثلهم العلماء بالطبع ،كما ينطبق هذا على المعلم الذى يلقي الدروس لطلبة العلم فى حلقة درس لهذا الغرض ، أما التحريم فهو أن يطلب العالم من أفراد الناس وعوامهم مالا على الفتوى أو طلب المعلومة فيرفض الإفتاء لهم إلا إذا أعطوه مقابل هذا العلم ..

قال الشاب: معنى هذا أنه فرض على العالم إخراج العلم للناس ولو كان لا يجد مالا ينفق منه.

أجاب الكاتب:

بل لو لم يجد حتى الحرية لنفسه ، بالسجن أو الإستهانة من الناس وتحقيرهم له وحتى لو رجموه بالحجارة وسفهوا كلامه فلزام عليه أن يؤدى واجبه طالما بقي بين الناس من يستمع إليه ويطلب النجاة ، ولا يسقط هذا الواجب حتى يمنعوه منعا واضحا من أداء العلم فعندها فقط يسقط عنه هذا الواجب ، والاعتزاز والكبرياء يستخدمهما العالم فقط فى حالة حفظ مكانة العلم نفسه عن التحقير ، فلا يعطيه لمن يستهين به أو يزدريه أو يطلبه بصيغة الأمر مستغلا نفوذه وماله ولهذا كان الفقهاء والعلماء الكبار يعاملون أصحاب السلطة والمال بعزة نفس شديدة وكبرياء عال ، بينما يعاملون عوام الناس كأنهم ملوك وأيضا العالم محروم حتى من رخصة كبيرة جدا فى الناس ، وهى رخصة إعتزال

الناس وإعتزال الدنيا عند انتشار الفتن وضياع العلم وضياع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فعندئذ يجوز للعوام ممن يخشون على دينهم أن يعتزلوا المجتمع ويفروا بأنفسهم من الباطل إلا العلماء ، فطالما كان العالم يدرك أين الحق وأين الباطل ، فوجب عليه إظهار الحق وإبطال الباطل دون أن يمنعه ذلك خوف الناس أو رهبتهم ولهذه المخاطر كلها جعلهم الله تعالى حاملى إرث النبوة ، ألم يعان الأنبياء والرسل مختلف صنوف الإنكار من الناس بينما هم يحملون لهم الهدى والنور والنجاة من النار والدخول للجنة ؟!

وهذه الضوابط بالمناسبة تنطبق على سائر العلوم فى الإسلام ، وليس فقط علوم الشريعة ، لكنها ضوابط مخففة فى العلوم الأخرى بحسب حاجة الناس لكل علم ، أما علماء الشريعة فالضوابط منطبقة تماما عليهم بكاملها هذه هى ضوابط العلم والعلماء فى الإسلام ، فقارن هذا بما يجري فى الغرب مثلا وهم يمنعون المخترعات الحديثة ويقصرونها على بلادهم لفترة معينة ثم يصدرونها بعد ذلك ، وقارن هذا بما تفعله شركات الأدوية والتى قد تخفي علاجا نهائيا لأحد الأمراض فترة طويلة حتى تجنى باقي أرباح ما سبقه من أدوية تخفف أعراض المرض فقط !!

فهل فعل علماء المسلمين فى الطب والفلك والهندسة والكيمياء والرياضيات ، وحصروا أسرار هذه العلوم على أمة العرب وحدهم ، أم أن أوربا جلبت من الأندلس ومن المغرب ومن مصر ومن العراق كل الإختراعات الحديثة فى ذلك الزمان ، وكافة النظريات التى أسسها نوابغ الحضارة الإسلامية التى يتنكر العلمانيون لفضلها اليوم.

قال الشاب ساهما :

أنا أحاول فقط مقارنة هذه الضوابط بما يجرى فى بعض الفضائيات الإسلامية بخصوص العلماء والدعاة

أجابه الكاتب:

يا أخى الفاضل أصحاب هذه الفضائيات معظمها ـ إلا من رحم ربي ـ يتعامل بمنطق رجال الأعمال وحسب، وإلا ما هو مبرر إنشاء برامج لطلب الفتوى عن طريق الهاتف برقم خاص تكون فيه تكلفة الدقيقة أضعاف تكلفة المكالمة العادية ، مع أنهم لو جعلوا المكالمات بثمنها العادى فلن تقل مكاسبهم كثيرا لا سيما وأن مكاسبهم من الإعلانات تتفوق حتى على فضائيات المنوعات لأنهم لا يكتفون بإعلانات الفواصل بل يضعون الإعلانات المصورة أثناء إلقاء الشيخ لدرسه رغم منافاة هذا لجلالة العلم ، وتجد الشاشة أثناء

عرض الدروس الدينية متخمة من كل ناحية بإعلانات ثابتة ومتحركة تحت صورة المشايخ وفوقها وعلى جانبيها ولم يبق إلا جلباب الشيخ ليضعوا فيه بعض البوسترات !!

ضحك الشاب رغما عنه وقال : وهذا هو ما يُـنـفر منها الشباب الآن.

قال الكاتب:

ما كان الناس لينفروا منهم لو كانت الدعوة لله وليس فى سبيل تيارات معينة، فالحزبية المقيتة دخلت فى نشاطهم الدعوى ، ولهذا تجد كل مجموعة وكل تيار له فقه ومظهر وموضوعات لا يتحدث فى غيرها ولو خالف أحد الدعاة فكر التيار الذى ينتمى إليه ستمنعه تلك الفضائيات من الظهور فيها ، تماما كما يتعامل إعلام الدول الرسمى فلا يأتى بالمعارضين على شاشته، بل أصبح لكل تيار وكل منهج أئمة مخصوصين يعظمهم أتباع تلك التيارات ويولونهم إهتماما خاصا دون بقية علماء المسلمين ممن هم فى مستواه ودرجته ورتبته ، وانظر مثلا ماذا يفعل الأزهريون والسلفيون ببعضهم البعض ، حيث تقوم بينهم معارك مستهجنة لا يقودها إلا التعصب ، فبعض المنتسبين للمؤسسة الأزهرية الرسمية يستغلون سلطة الدولة لمنع السلفيين من اعتلاء المنابر ويجبرونهم على اتباع خط فكرى معين فى العقيدة يتبع الأشعرية رغم أن العقيدة السنية التى يتزعمها إمام السنة أحمد بن حنبل هى الصواب والسلفيون على حق فى اتباعهم إياها لأنهم من أهل الحديث والأثر ، بينما السلفيون يتجاوزون فنون علوم الحديث والعقيدة التى برعوا فيها ويذهبون للفقه وليسوا من أهله ، ويفتون الناس بغرائب وشاذ الفتاوى رغم أن الأزهر هو عمدة الفقه وأصوله وقد أولى الأزهريون الفقه وعلومه كل اهتمامهم ودراساتهم فى العقود الأخيرة ، ولهذا ففتاوى السلفيين تفتقد إلى أصول الفقه والفتوى وفقه معالجة الواقع، وليست هذى من تصرفات أو قناعات علماء الأمة الكبار، مع أن المفترض أن يتكامل الجانبان لصالح عامة المسلمين ، ولكن الهوى والمصالح غلب على النفوس ، فخضع الأزهر لسيطرة الدولة، بالذات فى أواخر عصر مبارك ، وخضع السلفيون لسيطرة التيار الذى ينتمون إليه، وما كان أحد لـيُعرض عنهم لو خلت تصرفاتهم من خوارم المروءة ، وتعففوا عن بعض الأقوال والأفعال التى جلبت استهجان الناس ، وما كان أحد يعيب عليهم الربح المناسب لو أنهم احترموا قيمة ما يقدمونه من علم فاقتصروا على الربح التقليدى للفضائيات دون السعى لحشد وتجميع المكاسب من السوق الإعلانية كقنوات الأفلام والأغانى ! ، وما كانت الناس تستهين بهم لو احترموا مبدأ نشر العلم دون

رهبة من سلطان أو طمعا فى رضاه ، وبالتالى فهم يتحملون أسباب تهوين صورة العلماء بين العوام ، بما فعلوه فى أنفسهم ، فالعلم عند الله عزيز ، فإذا أذل العالم علمه ، كان لزاما عليه أن يقع فيما يتوقاه من الشر بينما لو أنه ظل على الحق لحصد ما يطلبه من الدنيا دون أن يبذل جهدا فى ذلك، ولن أضرب لك المثل بمواقف علماء السلف فحسب ، بل حتى فى العصور القريبة ، فعلماء الأزهر ظلوا حتى بداية القرن العشرين هم قادة الأمة ، ورعاة تربية الرأى العام ، ونفوذهم كان ساحقا بين الجماهير، ولهذا قادوا هم بأنفسهم ثورات المصريين ضد الإحتلال الفرنسي فى حملة بونابرت ، وبعد رحيل الحملة كان شيخ الأزهر وعمر مكرم ولفيف من علمائه هم من أتوا بمحمد على لكرسي الحكم وأخذوا عليه العهود والمواثيق، ومثلوا عليه رقابة كرقابة البرلمان فى العصور الحالية، ورغم جبروت محمد على إلا أنه كان يخشاهم إلى أقصي مدى ، فتأمل كيف خاف العلماء ربهم فخاف منهم كل أحد، ولهذا ، فعندما أراد محمد على إفسادهم تودد إليهم بالدنيا وبالمال وبتأليب بعضهم على بعض ، فلما وقعوا فى الفخ هان أمرهم على محمد على فاعتقلهم وحدد إقامتهم دون أن يحرك الناس ساكنا بسبب انتشار صراعاتهم ،

فأين هذه الأخلاق من أخلاق علماء السلف ، كان الواحد منهم يتمنى لو منح الناس العلم ـ ليس مجانا فقط ـ بل ودون أن يعلم الناس اسمه أو صفته ، فيستفيدون من علم العالم دون أن يجازوه ولو بالشكر ، وربما فعلوا هذا لو كانت هناك طريقة لذلك ، ولكن لأن الناس لابد لها من معرفة مصدر وعدالة وعلم من يفتيهم ، لما سعى واحد منهم لإظهار نفسه ، لأنهم كانوا أشرف الناس تطبيقا لحديث النبي عليه السلام (إن الله يحب العبد التقي النقي الخفي) وهكذا استحق هؤلاء العلماء الربانيون لقبهم ، وعاشوا حياتهم دون أن يتكسبوا إلا ما يسد رمقهم ، واحتملوا فى سبيل نشر العلم حتى المعاناة والحبس ومجافاة السلطان، ولم يطلبوا فى مقابل ذلك حكما أو رياسة أو سياسة، بل كانوا يفرون من كل هذا لو عرضوه عليهم ، وهان على بعضهم الحبس والجلد على قبول المنصب إلى جوار الحاكم، وذلك رهبة وخوفا من عواقب الإقتراب من السلاطين ، وكانوا أحرارا فى قول الحق، أحرارا بمعنى الكلمة ، لو أخطأ أولادهم أو آباؤهم كانوا يبادرون لتحذير الناس منهم، ووالله لقد فعلها أحد علماء الحديث عندما سأله الناس عن رواية ابنه للحديث فقال لهم (ابنى كذاب فلا تأخذوا عنه) ، وآخر سأله الناس عن أبيه فأطرق لحظة ثم قال (إن هذا العلم دين ، وأبي رجل ضعيف) ، فلم تكن تحدوهم

فى إبداء الرأى أية عوامل وأية ضغوط وأية ظروف ، فهُم بلا انتماءات حزبية أو سياسية أو تيارات أو سياسة قنوات وصحف ، لم يكن يحكمهم إلا القرآن والسنة وفقط ..

ولهذا ما سمعنا بأحد منهم نال من متاع الدنيا شيئا ، وحتى لو كان ثريا ميسور الحال لم يكن يبالغ فى الترف ، أو يتعدى حد كفالة الحياة ، والليث بن سعد فقيه مصر العظيم كان بالغ الثراء ، ورغم هذا لم تجب عليه زكاة الفرض فى أى عام ، لأن الزكاة تشترط بقاء المال المدخر مع الشخص لمدة عام ، وهو لم يكن يدخر شيئا ، فضلا على أنهم كانوا يبذلون المال بسخاء فى حقوق الله والعباد وفى كفالة طلبة العلم وفى إنتاج الكتب ونسخها ، ولهذا ظلت سيرتهم وارفة الظلال إلى اليوم بعد مئات السنوات ، ورفع الله ذكرهم فى العالمين إلى ما شاء الله.

قال الشاب:

كل هذا المقام وكل هذا القدر ، ورغم هذا يهاجمهم الناس فى زماننا !

قال الكاتب:

إن من يهاجمهم هاجم من قبلهم الصحابة ، وسيرة النبي عليه السلام ، وتهجموا على القرآن والسنة ، فليس غريبا عليهم أن يخوضوا فى سيرة العلماء ، وهذا من نعمة الله على هؤلاء العلماء فإن عملهم وإن كان انقطع بوفاتهم ، فقد يسر الله لهم استمرار حسناتهم بما تركوه من علم ، وبما يدعو الناس لهم ، وأيضا يجزيهم بسبب هؤلاء الأفاكين لهم فكلما نالهم السب ارتفعت درجتهم عند الله ، وهكذا هى سنة الله فى الخلصاء والأولياء ، تكون الدنيا بالنسبة لهم دار عناء ليكون الأجر كاملا لهم فى الآخرة إن شاء الله ..

ولهذا قال أحمد بن حنبل إمام أهل السنة فى العلماء عبارة جميلة وبليغة ،

(الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس ، وما أقبح أثر الناس عليهم).

قال الشاب:

قلت لى أن القراءة والثقافة فى القرآن والسنة وكتب العلم مطلوبة ، ولكنها لا تغنى الناس عن طلب الفتوى من المتخصص ..

أجاب الكاتب:

تماما .. كما لو كنت أنت كاتبا أو مثقفا ولك قراءات ثقافية فى مجال الطب ، هذه الثقافة لن يمنعك منها أحد إذا كان الهدف منها معرفة أبجديات الإسعاف مثلا أو معرفة أقراص العلاج للأمراض العادية المتكررة ، فتذهب بنفسك وتشترى الأدوية التى تعلم عنها التأثير الإيجابي لعلاج الصداع مثلا أو البرد ، دونما حاجة ملحة للجوء إلى الأطباء فى كل أمر هيّن ،

ولكن الناس ستتهمك بالجنون إذا اعتمدت على القراءة والثقافة وحدها وجلبت مراجع الطب لبيتك كى تعالج كافة الأمراض الخطيرة أو أن تتصدى للعمليات الجراحية والتى يفشل فيها حتى بعض الأطباء ، فعندئذ لو أنك احتججت أمام الناس بأنك تجيد القراءة ومن حقك التجربة ، سيحاسبك القانون لأنك لست من أهل التخصص الذين درسوا واجتهدوا وتعلموا على أيدى المتخصصين الكبار كى يقوموا بهذه المهمة ..

قال الشاب : ولكن بهذا المعنى للفقه ، ما هو دور كتب الفقه التراثية وأقوال العلماء فيها

أجاب الكاتب:

دورها يختلف بحسب الهدف الذى يريده الدارس ، فكتب الفقه التعليمية التى تحتوى النظريات العامة لكل علم من علوم الشريعة، هى ضرورة لكل طالب علم، أما كتب المذاهب التى تحتوى فتاوى وآراء العلماء فى المسائل الفقهية فهذه يتعامل العلماء معها على وجهين، المسائل التى ورد فيها نص صريح بالأمر أو النهى وبالتالى فهى ليست محلا للإجتهاد ، والأمور التى انعقد فيها إجماع الفقهاء ، وهذه ملزمة بالإتباع ، وهى بطبيعتها تخص أمورا فى أحكام الشريعة لا تتغير بها الظروف فى الغالب، أما المسائل الفرعية التى فيها اجتهادات الفقهاء المختلفة والتى اتسعت فيها الآراء وتنوعت فالمفاضلة هنا تكون بين الآراء حسب دليل كل فقيه ويأخذ منها العلماء ما يرونه أولى بالصواب أو يقوم من له حق الإجتهاد بإيراد رأى جديد طالما عنده دليل أو استنباط جديد، وهذا فيما يخص المسائل التى حدثت ولا زالت تحدث منذ العصور السابقة ، وبالتالى فليس فى آراء الفقه المفردة أى إلزام إلا بالدليل ، أما المسائل المستحدثة والتى لا تحتويها كتب الفقه بطبيعة الحال ، فهذه مهمة الفقهاء المحدثين فى كل عصر أيضا باتباع الأدلة، ولتوضيح الإفتراء العنيف على الفقهاء فى هذا الشأن ، فإن القاعدة عندنا تقول (أقوال الفقهاء يُستدل لها ، ولا يستدل بها) وهذا معناه كذب وإفك من ادعى أن العلماء أوصياء

على الأمة أو أن أقوالهم مقدسة ،، بل إن أصحاب المذاهب المشتهرة كانوا لا يدعون الناس لاتباع آرائهم الفقهية على وجه الإلزام ، وكانوا يدعون تلاميذهم لعدم الأخذ بآرائهم والرجوع لنفس مصادرهم فى الكتاب والسنة ، واستنباط الأحكام منهما ، مثلما قال أحمد بن حنبل لأحد تلاميذه (لا تقلدنى ولا تقلد مالكا ولا الشافعى ، وخذ من حيث أخذوا) وأبو حنيفة ـ رغم جلالة قدره ـ كان يرفض أن يتبعه تلاميذه دون تفكر وتدبر وكان يدعوهم للإجتهاد فى حلقته العلمية ، ولهذا فرغم أن أبا يوسف والشيبانى هما أقرب تلاميذ الإمام وحاملى مذهبه إلا أنهم عارضوا كثيرا من آرائه وخالفوه فيها ووضعوا آراء جديدة ، وكذلك فعل الشافعى مع مالك رغم أنه أستاذه ، والامام مالك عرض عليه ثلاثة خلفاء فى عصور مختلفة أن يجعلوا فقه مذهبه هو المذهب الرسمى للدولة فلا يخالفه أحد ، ورغم هذا رفض الإمام مالك بشدة ، وقال إنه بشر ولا يجوز الاتباع الجبري إلا للقرآن والسنة الصريحة وما ثبت الدليل القاطع على صحته ، وهذا متاح لسائر العلماء ، فقارن هذا بما نلقاه اليوم من بعض منسوبي العلم الذى يقول إننى أرى كذا ومن خالفنى فهو مخطئ أو مبتدع أو كما يقول العلمانيون إرهابي وإقصائي !!

فأين الوصاية وأين المصادرة وأين الإقصاء ؟!

قال الشاب:

ولماذا فعلوا ذلك ، رغم أن أى عالم أو مفكر يرغب فى أن يتبعه الناس ..

قال الكاتب:

لأنهم علماء حقيقيون ، وليسوا قادة ميلشيات أو رهبان أو حاخامات أو تيارات يترأسها عالم فيتبعه فريق محدد من الناس يوالون ويعادون عليه كما لو كان نبيا كما يفعل البعض الآن فيتباهى بعدد أنصاره وأتباعه ، فليس فى الإسلام رهبنة أو كهنوت كما يردد العلمانيون ويتهمون الفقهاء بالوصاية على الناس ، فعلماء الفقه كعلماء أى مجال أنت كمسلم لست مجبرا على إتباع أحدهم قبل أن تقتنع به كعالم ، وحتى بعد اقتناعك ففتواه بالنسبة لك ليست أكثر منها إستشارة لك الحرية فى إتباعها أو رفضها ، وهو راجع إلى عوامل اقتناعك نفسها ، فلو فرضنا مثلا أن المستفتى كان من أصحاب الهوى ويريد أن يشرعن هواه ، فاستفتى الفقهاء فلم يجيزوه على الرأى الذى يريده ، فهل يمكن للفقهاء ساعتها إجباره على إتباعهم ؟!

قال الشاب : كلا بالطبع ، بل إنه لو لم يذهب لأى فقيه وارتكب كل المحرمات فلن

يتمكنوا من ردعه إلا تجاوز القانون فعاقبه الحاكم أو القاضي لأن الفقيه ليس له إلا الحق فى الدعوة .

قال الكاتب :

بالضبط، أما الوصاية والكهنوت ، فهذه عند المسيحية واليهودية وبعض طوائف المبتدعة فى الإسلام ، حيث يكون الكاهن أو الحاخام أو رأس الطائفة شبه مسيطر على أتباعه ويملك أمره عليهم حتى لو لم يستند إلى نصوص كتبهم المقدسة .. والعلمانيون يروجون لهذه الفرية حتى يخلطوا بين أحقية وواجب العالم فى الفتوى وبين وصاية الرهبان .، وهم يرددون حجج العلمانية الأوربية التى ثارت على تسلط الرهبان وكهنوتهم وباعت للناس أراض فى الجنة وقامت بمحاكم التفتيش ، وكانت لهم سلطة هائلة فى ذلك ، فأخبرنى أين هذا من علماء الفقه فى الإسلام ، وأى سلطة بيد الفقهاء اليوم ، وهم بلا حول ولا قوة ، والعلمانيون ينشرون أكفر الأقوال فى مختلف الوسائل ولا يمنحون العلماء مجرد فرصة الرد على تلك الشبهات ؟!

بل عندنا ما هو أكثر من ذلك ، فالإسلام نهى عن التنطع وعن كثرة السؤال والإلحاح فى كل تفصيلة ، ولهذا كان العلماء إذا رأوا متنطعا يلجأ إليهم يسأل فى توافه الأمور وكل تفصيلة فى حياته ، كانوا ينهونه عن ذلك ويدلوه للسؤال فيما يعرض له من نوازل أو مشكلات حقيقية ، بينما رأينا فى عصرنا هذا العجب العجاب ، فتجد من يطعن فى أعراض الناس بغير إكتراث ، وبعد ذلك لا يتورع عن سؤال الفتوى فى لبس القبعة أو نغمات المحمول !

فالعلماء قديما كانوا يزجرون هذه النماذج بمطالبتهم بترك القيل والقال وكثرة السؤال ، وهذا يدل على مدى حرص العلماء على إستقلال إرادة الناس بينما الرهبان والحاخامات كانوا يشجعون هذه النماذج لرهن كل تفاصيل حياتهم بعلمائهم ، وأتباعهم كانوا يهرعون لذلك لأن رهبانهم وكبارهم كانوا يتيحون لهم الشهوات والمكاسب وكل هذا تحت راية الدين ، بينما علماء الإسلام لا يملكون من أمر الناس شيئا ، كما أنهم لا يملكون تعديل أحكام الشريعة للتحايل على الفقه والشرع مهما ألح عليهم الناس ، وكل هذا يرسخ طريق النبوة ويمده على استقامة أجيال الأمة فى أن الرسول عليه السلام ومن بعده العلماء ليس عليهم إلا البلاغ ، وبالتالى فلا معنى على الإطلاق لدعوى وصاية الفقهاء التى يرددها العلمانيون ، وهم يقصدون منها أصلا منع العلماء حتى من مجرد

النصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حتى يطيب لهم الفساد والإفساد فى المجتمع بغير منغصات.

قال الشاب :

إذا ما معنى الإنتماء للمذاهب فيقال أن فلان شافعى والآخر حنبلي وهكذا ..

قال الكاتب :

هذا ليس إنتماء عقائديا أو إلزاميا بل هو إنتماء علمى ، فالعقيدة لا تأمرنا بالإنتماء العقائدى إلا إلى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ، أما غير ذلك فهو محرم تحريما قاطعا ، لأنه بدعة تفرق الناس وتشتتهم إلى جماعات مختلفة كل منها لها رئيس مطاع ، ولهذا يحرم على المسلم أن يتسمى بغير الإسلام أو يضيف إلى الإسلام لفظا آخر إلا لفظ (السنة) وفقط ، وحتى هذا اللفظ أجازه العلماء فقط عندما ظهرت الفتن والفرق فتسمى الخوارج باسمهم وكذلك المعتزلة والشيعة والأشعرية ونحو ذلك ، فأضاف جمهور المسلمين أنفسهم إلى السنة لتمييزهم عن أهل البدع الذين يرفضون العمل بالسنة النبوية المروية عن طريق الصحابة رضي الله عنهم ، ويتخذون سنة أخرى من أقوال علمائهم وأئمتهم حصريا أما الإنتماء للمذاهب فهذا إنتماء علمى بغرض تمييز المرجعية العلمية التى عليها طالب العلم ، تماما كما تنسب أنت نفسك لقسم القانون الجنائي مثلا بكلية الحقوق أو قسم التاريخ الإسلامى فى كلية الآداب ، فانتماؤك هنا هو إنتماء علمى بغرض تعريف الناس بمجال دراستك وفرع تخصصك ، ولهذا فكل عالم أو طالب علم غير مجتهد يدرس ما شاء من أصول المذاهب الموجودة وهى بالمناسبة أكثر من سبعين مذهبا ، ولكن اشتهر منها المذاهب الأربعة والمذهب الظاهرى ،وانتماؤك للمذاهب لا يجبرك حتى كطالب علم أن تتبع مجبرا أقوال صاحب المذهب ، بل تكون حريتك العلمية مصونة للإجتهاد متى بلغت رتبته حتى لو خالفت الآراء المتداولة ، ولهذا كما قلت لك قد يختلف أصحاب المذهب الواحد فى المسألة الواحدة على عدة أقوال،

تساءل الشاب:

وماذا عن عوام الناس ألا ينتسبون لمذهب معين ؟!

قال الكاتب:

كلا ، وبعض العلماء المعاصرين سمى انتماء آحاد الناس للمذاهب وعدم الخروج على أقوالهم ـ فى غير الأصول والعقائد ومواضع الإجماع ـ بالبدعة ، ومعهم الحق فى هذا ،

لأنه فى العصور الوسطى الإسلامية كثر الجمود الفقهى بين الناس وتعصبوا لأصحاب المذاهب تعصبا مقيتا وتصارعوا كأنهم من جماهير كرة القدم عند تعصبهم لأنديتهم ، وسبب هذا فتنة عظيمة حدثت عدة مرات فى التاريخ ..

قال الشاب :

إذا أنا حر فى اختيار القول الذى أريده من أى عالم أيا كان هذا القول ؟!

رفع الكاتب يده محذرا وأضاف :

لا يا صديقي، فقد سبق أن قلت لك القاعدة الأصولية التى تقول (أقوال العلماء يستدل لها ولا يستدل بها) فأنت هنا يجب أن تسعي للدليل الأصرح حيثما كان ، لا أن تذهب لكتب الفقه فتختار ما تشاء فهذه فوضي حقيقية لو أنك تعرف بمحتوى كتب الفقه ، فإذا كنت من العوام ـ غير الدارسين ـ فعودتك لأهل العلم ضرورية حتى يرجحوا لك بين الأقوال ، ويبسطوا أمامك الأدلة ، أما إن ذهبت بنفسك للاختيار ـ كيف شئت ـ بين سائر أقوال العلماء فعندئذ لن يتبقي لك شيئ من الدين ، فكتب الفقه مليئة بالأقوال الشاذة والتى لا تستند لدليل واضح أو تستند لدليل فاسد أو ضعيف أو قول جاء بسبب زلة لهذا العالم أو ذاك ، وهذه الأقوال رد فيها العلماء على بعضهم البعض وأنكروا على بعضهم البعض ، والعوام لا يستطيعون ولا يمتلكون أدوات الترجيح والفصل بين مختلف الأقوال والأدلة ، لهذا فهناك ضرورة للعودة إلى أهل العلم فى ذلك ..

قال الشاب : ولكن دراسة كتب الفقه والعلوم للتمييز بين الأقوال صعبة ولا أستطيعها

فقال الكاتب :

وأنت لست مجبرا على ذلك ولأجل ذلك قلنا أن اللجوء لأهل التخصص ضرورة وأنت بنفسك طلبت منى الحوار العقلي لعدم استطاعتك استيعاب مصطلحات ومفاهيم العلوم ، ولهذا قلنا أن العلماء فى هذا الباب هم أصحاب الفتوى ، بل أكثر من ذلك ، مرتبة الإجتهاد الفقهى نفسها لا يدركها كل عالم، فالمفتى له شروط وضعها الفقهاء أهمها تخصصه فى علم أصول الفقه والفقه المقارن ، وبالتالى فليس كل من درس فرعا من علوم الشريعة يكون له الحق فى الفتوى ، فعالم التفسير وعالم الحديث وعالم اللغة كل هؤلاء ليس من حقهم إفتاء الناس بل يتحدثون فقط فى نطاق تخصصهم وعن الأحكام بوجه عام ، وكل من له علم بالفقه ولم يبلغ درجة المجتهد له أن يتحدث فيه كأحكام عامة أما أن يفتى سائلا فى مسألة خاصة به فهذا لا يجوز، لأن هناك فارق كبير بين نقل العلوم

والمعارف وبين الإفتاء ، نقل العلوم هذا متاح لكل من له دراية ـ مثل حديثنا هذا ـ أما لو سألتنى فتوى خاصة فسأحيلك لمن يفتيك وهو أهل لذلك.

سأل الشاب :

هل تعنى أن الفتوى خاصة بصاحبها المستفتى ولا تصلح الفتوى لكافة الناس

قال الكاتب مؤيدا :

هو بالضبط كما تقول ولا تتشابه الفتاوى بين الناس إلا إذا تشابهوا فى نفس الظروف ، فالفتوى أشبه بالرؤيا المنامية ، قد تتفق الرؤيا ذاتها بين عدد من الناس ولكنها تختلف فى التفسير بحسب طبيعة كل شخص ، واختلاف الفتوى بحسب طبيعة كل شخص أمر مقرر فى كتب الفقه ، لأن ظروف كل إنسان تختلف ، بل إن ظروف الشخص نفسه قد تختلف من زمان إلى زمان ، ومكان إلى مكان ، وكمثال توضيحى فالحج هو ركن مفترض فى الإسلام لكنه قد يسقط عن الفرد ـ حتى لو توفرت له الإمكانية ـ لوجود ظرف يستحق المال بشكل قهرى ، وهذا ما أوضحه الكثير من العلماء مثل أستاذنا الدكتور محمد الشحات الجندى حيث قال أن الناس تظن الحج وتكراره والعمرة وتكرارها ، يتقدم على أساسيات الحياة ، فيترك الواحد منهم إعالة أسرته ويُضيّق عليهم حتى يوفر لنفسه الحج ! مع أن الإستطاعة الخالية من الضغوط هى شرط التكليف بالحج ، وكثير من الناس تبنى المساجد فى كل متر ـ حتى بدون ضرورة مع توافر المساجد الأخرى ـ فى نفس الوقت الذى يقبع فيه جاره جائعا أو تمتلئ طرقات البلد بالسائلين ولا يجدون الصدقة !!

وهذا بالطبع ليس من مقاصد الشريعة ، ولهذا قلت إن الإفتاء مرهون بالفقيه وبظروف المستفتى التى يحددها الفقيه بناء على قياس المصالح والمفاسد ..

قال الشاب فى دهشة :

ولكن الفضائيات مليئة بكل من يفتى ..

قال الكاتب:

لهذا السبب كانت دعوة العلماء لترسيخ مفهوم مقاصد الشرع ، فالسبب فى ذلك هى هذه الفوضي ، ونحن كجمهور لا نعانى فقط من العلمانيين ، بل نعانى من كل من كل من تصدى للفتوى دون الحصول على شهادة أكاديمية معتمدة أو حتى إجازة علمية من الشيوخ فى البلاد التى ينتشر بها هذا النوع من التدريس وتكون هذه الشهادة فى علوم الفقه وآداب وضوابط الفتوى فالحكم فى الدين يختلف عن الفتوى ، حيث أن

الحكم ثابت لكن الفتوى متغيرة ، ومقصدها الرئيسي تحقيق مصلحة العباد ، فمثلا لو سألتنى ما حكم الصلاة أو الصيام لقلت بأنه واجب ، ولكن تحديد الفتوى بالنسبة لحالة استثنائية يحتاج المفتى المتخصص الذى يفتى بسقوط التكليف عن المريض مثلا إن كانت حالته تستحق أو المسافر ونحوه ..

وقد تعلمنا هذا المبدأ من كبار الصحابة كعبد الله بن العباس رضي الله عنهما ، والذى أفتى سائلا بفتوى أثارت دهشة أصحابه .. فقد جاءه سائل يسأل .. هل للقاتل توبة ؟!

فصمت ابن عباس يتأمله قليلا ويتفرس فيه ثم قال .. لا ليست له توبة !!

وهذا بطبيعة الحال مخالف للثوابت التى أثبتها القرآن وأثبتتها والسنة ، حيث أن كل الذنوب مغفورة عند التوبة والندم ، وحتى بغير التوبة إن كان هناك مكفرات ، عدا الشرك بالله والذى يستلزم التوبة والإقلاع التام ، فلما سأله أصحابه عن سبب إفتائه بهذا الجواب الغريب ، قال لهم فقيه الصحابة ، إن هذا الرجل ليس قاتلا وأذنب ، بل هو يريد أن يقتل بغير حق ، فجاء يطمئن لوجود خيار التوبة أولا ،

وبهذا حقق ابن عباس مقاصد الشريعة وحفظ نفسا من القتل بفقهه وفهمه وفراسته

تساءل الشاب فى دهشة : ولكن كيف علم ابن عباس رضي الله عنهما بغرض الرجل

أجاب الكاتب:

قد أدرك ابن عباس حال الرجل من صيغة وطريقة عرضه للسؤال ، فلو كان الرجل قد ارتكب ذنب القتل وجاء للتوبة لقال لابن عباس أنه فعل كذا وكذا ويريد أن يتوب ، أما هذا الرجل فسأله بصيغة المستقبل التى تشير إلى أنه يزمع القتل فى نيته ولكن يمنعه مخافة ألا تكون هناك توبة لفعلته ..

سأل الشاب : ولكنه بهذه الفتوى خالف نص القرآن

أجاب الكاتب :

كلا بالطبع ، بل وافق نص القرآن ، فهو ترجمان القرآن رضي الله عنه ويدرك تماما أن الله عز وجل يغفر الذنب كله ، ولكن بشرط ألا تنوى مسبقا أن ترتكب الذنب ثم بعدها تحتج بأن الله غفور رحيم !!! ، فهذه ليست توبة أو نية توبة بل هى كما سماها العلماء استهزاء بالله والعياذ بالله ، لكنك إن أذنبت الذنوب تحت ضغط الحاجة أو الفتنة أو الجهالة ولم تكن تنوى الإتيان بها أبدا ، ولكن نفسك دفعتك أو أزلك الشيطان ، هنا يتوب

الله عليك مهما تكرر منك الذنب ، طالما لم تنعقد نيتك على الاستمرار فى الذنوب وتصر عليها معتقدا أن التوبة تمثل حصانة ماحية ، فهذا ما يفعله بعض الناس ويتذاكون به على الشريعة وكأنهم يتعاملون مع بشر لا مع خالق البشر عالم النوايا.

قال الشاب: إذا ففتوى ابن عباس أصدرت حكما صحيحا رغم أن ظاهره يخالف النص ،

قال الكاتب : من قال لها أنها خالفت النص هى فقط طبقت النص بضوابطه وعن طريق فهم مقاصد التشريع فليس فى الإسلام الروتين الحكومى الذى يبطل أهداف القانون عن طريق الفهم المغلوط ، لأن المفتى لا يفتى فى المسألة بالنظر إلى نص واحد فيها ، بل يجب أن يحيط بكل ما ورد فى القرآن والسنة فى تلك المسألة ثم يفتى بعد ذلك بالفتوى ..

وخذ عندك مثلا حادثة مشهورة عند الناس ـ لكنها مغلوطة الفهم ـ فقد اشتهر أن عمر ابن الخطاب أبطل تطبيق حد السرقة فى عام الرمادة (عام المجاعة) ، لأن الناس بالفعل لم تكن تجد قوت يومها فكان البعض منهم يضطر للسرقة ويضعف أمام الحاجة ، لكن أصل المسألة أن عمر ابن الخطاب طبق تشريع حد السرقة بشروطه وحذافيره ، فأبطل عقوبة الحد ولكنه أبقي التعزير مراعاة لظروف الجريمة .

قال الشاب مندهشا : كيف طبق الحد وأبطله فى نفس الوقت ؟!!

قال الكاتب:

هناك شروط محددة لكل حد من الحدود الجنائية ، إذا لم تتوافر هذه الشروط كاملة فلابد للحاكم رفع تطبيق الحد للشبهة أو عدم توافر الشروط ، وهذا فى الحالة الشخصية لكل جريمة على حدة ، ولكن هناك حالات استثنائية تجعل للحاكم الحق فى رفع عقوبة الحد عن كافة الناس لوجود ظرف عام يمثل شبهة ومانع من التطبيق ، ويكون الرفع هنا بشكل وقتى ومرهون بزوالها تطبيقا للقاعدة الأصولية (الضرورة بقدرها) ، ويُستبدل الحد بالعقوبة التعزيرية ..

فهذا الذى أقوله لك من شروط تطبيق العقوبة لأن الهدف ليس العقوبة ذاتها بل الردع عند توافر كافة الشروط ، فإذا أبطلت عقوبة معينة لغياب شرطها فهل نسمى هذا تطبيقا عمليا للقانون أم نسميه مخالفة وإبطال ؟!

قال الشاب: بل نسميه تطبيق عملى للقانون ..

عقب الكاتب:

بالمثل ، فعمر ابن الخطاب هنا طبق الشروط لما حدثت المجاعة ولم يُبطل الحد كما

يشاع فلا يحق لأى بشري إبطال حد من حدود الله وإلا خرج من الدين ، لأن من سيسرق فى تلك الحالة لن يكون سارقا أصيلا أو ساعيا دءوبا للحرام ـ مع توافر الحلال ـ بل سيكون مضطرا ، وظروف الجريمة ـ كقاعدة فقهية وقانونية أيضا ـ هى التى تتحكم فى نوع العقوبة المطبقة ، وفى تشريع الحدود يغفل الكثير من الناس عن حقيقة هامة وهى أن الحدود هى بعض أنواع العقوبات الجنائية وهى الحدود العليا للعقوبات ولها ضوابط صارمة ، لكنها ليست العقوبات الوحيدة قطعا ، فهناك عقوبات مخففة وبديلة بل وهناك عقوبات إضافية يقررها الحاكم إذا انتشرت الجريمة انتشارا واسعا أو ظهرت نوازل جديدة تهدد المجتمع ، وهو ما يسميه الشرع بالعقوبات التعزيرية وهو مفهوم يشمل كل عقوبة لا تمثل حدا ، ولهذا فقد اخطأ كل من نادى بالتطبيق الحرفي والفورى للحدود دون النظر إلى شروطها ، وكذلك أخطأ كل من ظن أن عقوبات الحدود يحق للحاكم إبطال العمل بها نهائيا ، فحد السرقة يلزم لتطبيقه أن تتحقق كفاية الحد الأدنى للمجتمع ، لأن من تنهاه عن الحرام لابد أن يكون البديل الحلال متوافرا ، لكى يكون المجرم هنا مختارا للحرام اختيارا حرا وبالتالى يستحق العقوبة كاملة ، وحد الزنا يلزم له أيضا حد الكفاية ، لا أن يجعل المجتمع ظروف الزواج مستحيلة ثم بعد ذلك تردع الناس بحد الزنا ، وإحراز السلاح جريمة بشرط أن يأمن الناس فى بيوتهم فإذا عجزت الدولة عن حمايتهم فلا يمكن أن تعيب على من يحمل السلاح دفاعا عن نفسه ، وحق القصاص لابد أن توفره الدولة كحق لولى الدم ، فإن عجزت الدولة عن ذلك فلا تعيب على من يأخذ حقه بيده .. وهكذا فإذا توافرت كافة الظروف الضرورية لمعيشة مناسبة ـ وليست رفاهية ـ للمجتمع فعندها يحق للحاكم تطبيق العقوبات التشريعية بشروطها ولا يمكن ساعتها أن نستبدل الحدود الجنائية بالتعزير ، ولكن فى غياب حد الكفاية نهائيا فعلي الحاكم أن يعمل أولا على تطبيق أهم مقاصد الشريعة وهى الحفاظ على الكليات الخمسة النفس والعقل والدين والمال والنسل ثم يأتى تطبيق العقوبات المقصودة ، فلكى نطالب الناس بالواجبات يلزم أن نعطيهم الحقوق أولا

قال الشاب مستفهما :

إذا من يدعون إلى تطبيق الشريعة كلها دفعة واحدة مخطئون ، ومن يدعون لعدم تطبيقها أيضا مخطئون ؟!

قال الكاتب :

بل كلا الجانبين متاجر بقضية الشريعة ، وكلاهما لا يري فى الشريعة إلا الحدود

الجنائية ، فالجانب الأول يتاجر بها مستغلا عواطف الناس ، والجانب الثانى ينادى بتركها معتمدا على تنفير الناس من نداءات الجانب الأول ولكى يثبت وجهة نظره فى أن تطبيق الشريعة يجوز إهماله فى المطلق ، والسبب الرئيسي للمأساة يتمثل فى جانب المتاجرين بالدين ، فقد ظلوا فى مصر مثلا يرفعون شعار تطبيق الشريعة ستين عاما فلما جاءوا للحكم فوجئنا بهم يقولون بأن تطبيق الشريعة الآن وفورا غير مناسب للظروف وأن المجتمع غير صالح للتنفيذ الفورى ! بل إن قائدهم محمد مرسي قال نصا (إن الشريعة بالفعل مطبقة فى مصر) ، ورأيناهم بعد ذلك فعلوا أشد مما أنكروه على النظام الحاكم قبلهم ، فتورطوا فى القروض الدولية المجحفة المغرقة فى الربا الفاحش وتورطوا فى إباحة وترخيص كل المساوئ التى كانوا يزايدون بها على الناس ، فعلام إذا كانت التجارة والمزايدة على الفقهاء ممن كانوا يشرحون للناس طريقة التدرج فى إعادة التشريع ؟!!

وهذا ما منح العلمانيين الفرصة فى مصر للمزايدة عليهم أيضا فقام أحدهم برفع قضية أمام القضاء الإدارى لإبطال قرار محمد مرسي بتمديد التراخيص للملاهى ورفع ضريبة الخمور ! ، واستند هذا الرجل إلى نص الدستور الذى يعتبر الشريعة هى المصدر الرئيسي للقوانين ، وعلى سابق منهج مرسي والسلفيين!!

والتدرج سنة كونية وتشريعية ، وهى صالحة الإستخدام عندما تتوفر نفس الظروف التى كانت فى العهد الأول عند نزول التشريع ، وهذا حتى لا نفتن الناس عن دينهم ، وهذا ما طبقه عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد عندما جاء والفساد منتشر فى عهده ـ وهو فساد تافه بالنسبة لعصرنا ـ ورغم هذا حمل الناس على الحق شيئا فشيئا ، فلما عاتبه أحد أبنائه فى ذلك قال :(يا بنى .. إننى لو حملت الناس على الحق جُملة ـ أى دفعة واحدة ـ تركوه جملة) ، وهذا هو عين الفقه وعين الشريعة ، وهؤلاء المتاجرين بقضية الشريعة أين هم من مقاصد الشريعة ذاتها ، وأين هم من قول الفقهاء (إن تطبيق الحكم الشرعى إذا لم يحقق مصلحة الأمة فليس هذا من شرع الله) ، بمعنى أن الحاكم لو طبق أحكام الشريعة ـ كما يتصور هو ـ فلم تحقق أى مصلحة للأمة ، فالعيب هنا ليس عيب النصوص بل عيب التطبيق ، وبالتالى فإن تطبيق الأحكام الجنائية للشريعة ـ على طريقة طالبان وأفغانستان ـ وإهمال كافة شرع الله فى تحقيق كفاء الناس وحاجياتهم فليس هذا شرعا ولا هو من الشريعة ، فالشريعة نزلت لدفع الفساد عن الأرض وإعمارها

فإن تاجر بها متاجر وطبقها على عموم الناس واستأثر هو بكفالة خاصته بعيدا عن أى تشريع ، فهذا هو عين ما حذر منه النبي عليه السلام ، من أن هلاك الأمم فيما قبلنا كان بسبب إنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ،

وهذا ما طبقه الفقيه الربانى العز بن عبد السلام ، وكان مستشارا لسيف الدين قطز إبّـان الإستعداد لحرب المغول ، فطلب منه قطز فتوى لفرض ضرائب على عموم الناس بعد أن فرغ بيت المال والجيش لا يزال فى طور الإعداد ، فقال له ابن عبد السلام بلهجة قاطعة :

تنازل أنت وأمراؤك من المماليك عن فائض أموالكم التى اكتسبتموها من الحكم ، وعندما تتساوون مع الناس ، افرض عليهم ما شئت من الضريبة فتصور لو حدث هذا الموقف اليوم ، ماذا ستكون الفتوى ؟!

سيخرج لك أى عالم من علماء السلطان زاعقا صارخا بأن هذه الضرائب واجب قطعى على الأمة أن تطيع الحاكم فيه وإلا تعطل الجهاد وضاعت البلاد ، وهذا حق يُـراد به باطل وإلا فأين ضرائب رجال السلطة ؟! ،

فإذا اعترض معترض بنفس حجة ابن عبد السلام فلا أستبعد أن يتهموه بالتآمر والفتنة وخيانة الأمة أيضا !!

ولهذا بدأ عمر بن عبد العزيز بنفسه وآل بيته وببنى أمية كلهم فأخذ نفسه بالورع الشديد ورخص للأمة فيما لم يرخص به لنفسه ولأهله، وكان هو القائل (ما سرنى أن أصحاب النبي لم يختلفوا) ، وهو يقصد اختلاف التنوع فى الفقه وأحكام الفروع ، وسبب السرور هنا هو اتساع مساحة الإختيار التى تصلح للاختيار بينها في أمور الخلاف السائغ ، وهكذا ترى أن قضية الشريعة ضاعت معالمها بين نوعين من الناس ، متنطعون لا يرونها إلا فى جوانب محددة تخدم مصالحهم ، وعلمانيون لا يفوتون الفرصة لتنحيتها بكل ما فيها حتى القرآن والسنة.

قال الشاب: لكنى لم أسمع كثيرا من يعالج القضية بهذا المنطق ؟!

قال الكاتب:

العيب فى تقصيرك ، طالما أنك قادر على التحرى والبحث ، وفى زمننا هذا زمن الفتن أصبحت ثقافة التمييز ضرورة بعد أن كانت نافلة فيما مضي ، لأن الثقة أصبحت معدومة الآن بكل أحد بعد انتشار المتاجرين والباحثين عن مصالحهم الضيقة ، أما إن كنت ممن لا يستطيعون البحث فخذ بنصيحة النبي عليه الصلاة والسلام واعتزل تلك الفرق كلها

وطبق الأحكام والعبادات فيما يخصك وأهل بيتك ودع عنك كل هذه الصراعات.

تساءل الشاب : وكيف يمكننى معرفة الحق الذى أستطيع به سياسة نفسي وأهل بيتى ، وأنت تقول أن الثقة ضاعت هذه الأيام ؟!

قال الكاتب : الشريعة الإسلامية ليست كلها على مستوى واحد فى الترتيب ، فهناك العقيدة وهى أخطر ما في الدين وهى أساسه، وهناك الأصول التى تمثلها الفرائض والعبادات وما أجمع عليه علماء الأمة ، ففي هذين الجانبين الأمر سهل ميسور ، فالعقيدة والأصول ليس فيها تحديث ولا تطوير بل هى أمور ثابتة غير قابلة للنقض أو الإجتهاد ، ولهذا عليك بالعودة بنفسك أو عن طريق إرشاد من تثق فيهم من أهل البحث إلى ما كان عليه النبي عليه السلام والصحابة ، فقل بما قالوا ، وتوقف عما توقفوا فيه ،

وأهم شيئ الأمر كله أن تعلم يقينا أن مفهوم أهل السنة والجماعة ـ هو كما قال ابن تيمية ـ هو المفهوم الذى يضم تحته عامة المسلمين فلا يتخذون لأنفسهم سمتا معينا أو إسما بعينه خارج إطار الإسلام والسنة ، ولا يقولون فى العقيدة والأصول بغير ما ورد فى القرآن والسنة وحدهما ، ولهذا فلا تقبل قولا غير قولهما من أصحاب الفرق ولا تنسب نفسك لأى مسمى آخر أى أن أهل السنة والجماعة هم عموم المسلمين ممن لا يعرفون التفرق تحت راية شخص أو حزب أو فرقة أيا ما كان مسماها ، وليس لهم زى معين أو طريقة غير مألوفة فى العبادة أو رؤساء وأتباع ..إلخ هذه التحزبات ، والعقيدة السنية الأصيلة موجودة فى كتاب (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي ، وأقرب الناس لهذه العقيدة هم علماء التيار السلفي ولولا أنهم فصلوا أنفسهم عن عامة الناس بمنهج فقهى ـ لا عقائدى ـ محدد لأصابوا الكمال فيما ذهبوا إليه فخذ منهم العقيدة والأصول وعلم الحديث وصحيح التاريخ الإسلامى ، فهم أهل التخصص فى هذا الباب ، ودع عنك كل ما يضيفونه فى غير ذلك من أمور السياسة والحزبية ونحو ذلك .

سأل الشاب: وماذا عن الفقه والفتاوى والنوازل التى قد تعرض للناس وليس فيها قول محسوم أو سابق.

قال الكاتب:

هذا الأمر فيه سعة، طالما اشتمل على الفروع، ولك أن تبذل طاقتك للبحث عن الفتوى الأقرب للصحة ممن تثق فيهم من العلماء، وطالما كنت محايدا ومخلصا فى نيتك فليس عليك شيئ لو أخذت بالقول الذى يطمئن إليه قلبك وأنت متجرد للبحث عن الحق ، فلا

يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وقد تعهد الله تعالى بحفظ دين من يسعى إليه مخلصا ـ حتى لو أخطأ الطريق ـ فهو اجتهاد مأجور ، وذلك لقوله تعالى (وما كان الله ليضيع إيمانكم) ..

ولكن تحريا للثقة عليك بعلماء الأزهر ـ وهم بالآلاف ـ فدع عنك من تورط فى الإدارة أو السياسة ـ وخذ من الباقين ممن لا عمل لهم إلا العلم والفقه ، فهم أهل التخصص والفضل فى ذلك وطريقة التعليم الأزهرى وتركيزهم على الفقه وعلومه تجعلك تطمئن لخبرتهم ، فالواحد منهم قد يقضي ما يزيد عن أربعين عاما قبل حصوله على درجات التخصص العليا ، ولزيادة الاحتياط خذ الفتوى من إحدى لجان الفتاوى لأنها تضم جمعا من العلماء معا ..

قال الشاب : وماذا عن علماء الأزهر الذين ينتسبون لمسميات أخرى كالصوفية أو الأشعرية أو نحوها

قال الكاتب:

هذه ليست مذاهب فقهية ، بل هى معتقدات فرق ، ونحن اتفقنا على أننا سنأخذ العقيدة من منبعها الأول ، وبالمناسبة ليس كل الأزهر ـ كما يقال ـ على العقيدة الأشعرية أو الصوفية ، بل هناك المئات منهم ممن لا ينتسبون إلا لأهل السنة والجماعة والتاريخ الحديث حافل بأمثال هؤلاء كالشيخ البشري والشيخ الشنقيطى وكل هؤلاء لهم تلامذة ساروا على منهجهم وهم الآن علماء

قال الشاب:

إذا هناك متسع فى كتب الفقه للاختيار بين الفتاوى فى الفروع

قال الكاتب:

نعم هناك متسع ، لكن الاختيار نفسه ليست من وظيفتنا نحن العوام بل هو شأن العلماء والفقهاء ، وإلا لما كان هناك داع للتخصص أصلا !

قال الشاب:

ولكنى سمعت أحد المتخصصين فى الفقه يقول بأن الناس لها حق الإختيار بين أقوال العلماء السابقين والمذاهب كما يشاءون ..

أجاب الكاتب:

هذا القائل بذلك هو الدكتور سعد الهلالى رئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ، وأنا أذكر اسمه هنا للتحذير منه ، فهذا الرجل صاحب فتنة

وتلبيس على الناس ، وهو عندى أخطر من العلمانيين ، لأن أقوال العلمانيين ظاهرة البطلان عند أغلب الناس ، أما أقواله هو فتضل الكثيرين لأنها صادرة من متخصص كما هو مفترض ، بينما هو يلبس الحق بالباطل تحت زعم التيسير على الناس ..

سأل الشاب : اسمح لى ، ولكن هذا عالم متخصص فى الشريعة ، وأنت لست مثله ..

ابتسم الكاتب مجيبا :

إطمئن ورغم أنى متخصص أيضا فى نفس مجاله تحديدا الشريعة والقانون ، فأنا لن أفعل ما أنتقدهُ فى العلمانيين الذين يهاجمون كبار العلماء بينما هم لا يعرفون شيئا أصلا عن مبادئ العلوم التى ينتقدونها ، أما ما أقوله فهو قول العلماء فيه وليس قولى ، ألم أقل لك إن أول مبادئ أصول الفقه أن العبرة فى الأقوال بالدليل وليس باسم العالم أو ثقل قدره ، بالإضافة إلى أن علماء الأزهر هم من حذروا منه فى بيان شهير لهم بعد اعتراضهم على أقوال الضلال التى يقول بها ..

فأرجو منك أن تتعلم أهم مبادئ الشريعة الإسلامية ، وهى أن المقامات محفوظة ، ولكن الأقوال الخالية من الدليل لا عبرة بها ولا مستند مهما كانت شخصية القائل بها طالما أنه ليس من الأنبياء ، ولو أن المهاجمين للشريعة هذه الأيام كانوا ينتقدون العلماء فى أخطاء مستحقة لكان هذا مبررا ومفهوما ، ولكنهم يهاجمون بغرض إسقاط العلماء تمهيدا لإسقاط الشريعة التى نقولها إلينا ولا تأت من طريق سواهم أما الإنتقاد أو الهجوم حتى على أى عالم فهذا لا يعنى الهجوم على الأشخاص أو فى كل أقواله بل بيان الأخطاء لكى لا يغتر بها الناس إذا انتشرت عنه.

قال الشاب: ولكن لا تنتقده بل تُسقط عدالته تماما .

أجاب الكاتب:

نعم لأن الأمر يستحق ، فحدة الإنتقاد تتناسب طرديا مع خطورة القول فمواجهة الداعى إلى بدعة أو إلى زندقة باسم الدين ، تختلف تماما عن حدة المواجهة فى مجرد زلة أو خطأ فقهى بسيط والدكتور الهلالى هو من وضع نفسه فى هذا المحل ، وستفعل نفس الشيئ لو أننى بسطت أمامك حقيقة ما يدعو إليه وخطورته على المجتمع ، وضع فى ذهنك أنه عالم ويعلم تماما خطورة منهجه الذى يدعو إليه الناس ، وهذا يعنى أنه غير معذور بالجهل وليس له أى مخرج نثبت به حسن النية ، بالإضافة إلى أن قيمته العلمية تسقط عنه إذا كان يتعمد التدليس على العلماء وليس أمينا فى النقل عنهم ،

وهذه خطيئة كبري لا يجب أن يقع فيها أى شخص إلا إذا كان من باب الخطأ أو السهو أو عدم الدراية أو الفهم المغلوط ، أما إذا دلس شخص على آخر ثم بيّن الناس له التدليس فأصر عليه فهذا تعمد واضح .

قال الشاب : ولكنى لا أرى دعوته للحرية فى الإختيار بين الأقوال الفقهية تستحق كل هذه الضجة ..

قال الكاتب :

هذا لأنك لست متخصصا فى المجال نفسه لتدرك فداحتها، ومع ذلك فإنه لم يقتصر على هذه الدعوى وحدها ـ فهى رغم خطورتها إلا أنها أقل من منهجه نفسه ـ فلعلك سمعت ما دعا إليه بقوله أن شهادة (لا إله إلا الله) وحدها تكفي ليكون المرء مسلما دونما حاجة إلى شق الشهادة الثانى (محمد رسول الله) ، وبالتالى فكل الكفار حتى كفار قريش فى زعمه هم مسلمون لأنهم لم يجادلوا فى حقيقة وجود خالق أعظم لهذا الكون ولكنهم خالفوا فى شركائه وفى الإيمان بنبوة محمد عليه السلام، والمصيبة أنه زعم أن هذا القول الكفري هو قول لبعض أهل العلم حيث أن المسألة فيها خلاف ـ كما يقول ـ بين العلماء ! ،

مع أنها بديهية من بديهيات الإسلام فضلا على كونها الركن الأول من أركان الإسلام وهو ضرورة الشهادة لله بالوحدانية ، ولمحمد عليه السلام بالرسالة ، وفوق ذلك كله لا يوجد أتباع أى دين لا يعتقدون كفر من خالفهم فى هذا الدين ، فاليهود يرون أنهم أهل الدين الصحيح وحدهم بل إنهم حتى لا يدعون لدخول غيرهم فى اليهودية باعتبار أن اليهودى يجب أن يأتى من أم يهودية فلو كان غير ذلك فليست له نجاة ولو آمن بكل ما يعتقده اليهود ! ، وكذلك النصاري لا يعتقدون بنجاة أحد إلا إذا آمن بالإله الابن المخلص وحتى الهندوس والبوذيون وعبدة الأصنام يعتقدون بآلهتهم وحدها وأن الإيمان بها ضرورة للجنة

تساءل الشاب :

وكيف يمكن أن يغفل عالم أزهرى عن أركان الإسلام ؟!

قال الكاتب :

الضلال والكفر والبدعة ليست مسائل تتعلق بمدى علم العالم ، وإلا لكان إبليس أكبر الموحدين ، فرغم أنه من أعلم العلماء بالله ، بل وخاطب رب العزة سبحانه ـ أى أن إيمانه

إيمان شهود وليس إيمان غيب ـ إلا أنه مع الحسد والحقد لآدم كفر بالله العظيم كفر عناد رغم أنه يعلم يقينا بمصيره بعد ذلك ، بل وصل به الكفر ـ لعنه الله ـ إلى أنه تحدى رب العالمين بالإنتقام من آدم وذريته ، فهل هناك حماقة فى التاريخ أعظم من هذا ؟!

وكما خرج من الأزهر فطاحل الدعوة للإسلام عبر التاريخ ، إلا أنه خرج منهم أيضا زعماء للضلال ، ولعلك تعلم أن زعيم منكرى السنة فى مصر أحمد صبحى منصور كان أستاذا حاصلا على الدكتوراة من الأزهر وخرج رغم هذا يقول بأن الإلزام هو للقرآن وحده وليست هناك سنة ، فحاكمته جامعة الأزهر وسحبت درجته العلمية وتم طرده من مصر وهو الآن يبث ضلاله عبر النت من أمريكا ويدعو إلى إسلامه الجديد !!

ولو تأملت الأسباب التى تؤدى لكفر العناد وللبدع ستجدها مركزة فى تغلب حب النفس للتصدر والرياسة ، وفى الكبر عن الإعتراف بالخطأ ، فسعد الهلالى بعد أن هاج عليه علماء الأزهر ذهب للإعلاميين المؤيدين له وحاول التنصل من مقولته مع الإصرار على أنه لم يخطئ بأن فسر مقولته بأنه يقصد أن ينزل وصف الإسلام على الأمم السابقة قبل ظهور النبي عليه السلام ، ولكن علماء الأزهر واجهوه بحلقته المسجلة والتى يزعم فيها بوضوح أنه يقصد النصاري واليهود فى مصر فى عصرنا الحالى لأن كلامه كان فى معرض الحديث عن حال مصر قبل ظهور الإخوان ، وكيف أن المصريين جميعا كانوا مسلمين بما في ذلك النصاري واليهود ! ، فلما واجهوه وأصروا على تراجعه واعتذاره ، خرج مجددا فى الإعلام وعاد لقوله الأول مُصرا عليه وناسبا قوله إلى ابن حجر الهيثمى وابن تيمية !! ، وللعلم فقد خرج العلمانيون والمتغربين بهذه المقولة من قبل ولم يهتم أحد بالرد عليها أو يلقي لها بالا ، لأن هؤلاء فى الأساس يحكمون بأمزجتهم الشخصية ولا عبرة لديهم لا بقرآن ولا سنة ، ويدافعون عن كل كفر تحت زعم الحرية ، ومنهم من خرج علانية يدافع عن فرعون ويدعو لرد الإعتبار إليه ! ، فموقفهم مفهوم ، أما الكارثة تتمثل فى أن يخرج عالم فيهندس الضلال ويهدم العقيدة بترتيبات ملفقة وينسبها للشريعة

قال الشاب: وكيف يمكنه استخدام نصوص الشريعة لهدم الثوابت ؟!

قال الكاتب:

هذا أمر سهل جدا ، فعن طريق الإقتطاع والإجتزاء تستطيع أن تحلل كل الفواحش بل وتهرب من كل القوانين ، وأشهر مثال ذلك أن تقول (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة) وتصمت دون أن تكمل الآية، وساعتها يمكنك الإدعاء أن القرآن ينهى عن

الصلاة ، ولكنك لو أكملت الآية (وأنتم سكارى) لظهر المعنى الواضح لمقصود الآية وهو عدم الصلاة مع السكر ، وهذه الآية كانت قبل أن تنزل آية تحريم الخمر قطعيا ، فنزل التشريع يحرمها بالتدريج جريا على سياسة الدين فى فرض العبادات ، وأحد الملاحدة الحاقدين والذى يدعو لما يسميه بتجديد الإسلام احتج بأن القرآن لا يعتبر أهل الكتاب كفارا ولو لم يؤمنوا بالإسلام أصلا ، وبالطبع هذا قول خرافة ، فالقرآن ينص على كفر من قال إن الله ثالث ثلاثة أو أن الله هو المسيح ابن مريم ، فلما سألوه عن هذه الآيات قال إن الآية تقول على لسان أهل الكتاب (إن الله ..) وبالتالى فهم مؤمنون بالله وليسوا منكرون لوجوده !!!!

أى أنه حذف تماما بداية الآية التى تقول (لقد كفر الذين قالوا ...)، وجريا على مذهبه هذا فليس هناك كافر على وجه الأرض إلا الملاحدة ، وحتى إبليس وكفار قريش مؤمنون ، لأنهم آمنوا بوجود الله كمبدأ لكنهم أشركوا به آلهة أخرى على الأرض ، وبالمثل فكل أصحاب ملة حتى من يعبدون البقر والماعز وبوذا هم فى منهجه مسلمون وموحدون، لأنهم يقولون إن الله هو ما يعتقدونه !! ، بل فرعون نفسه مؤمن فى زعمه أيضا لأنه قال (أنا الله) ، فهذا الحاقد الغبي ينفي صريح القرآن والعقل والإدراك على نحو متبجح ويعتقد أن الكفر فقط هو الإلحاد مع أن الإلحاد وكفر الشرك وكفر العناد كلها أساسيات تكفير الشيطان وعابدى الأصنام.

أومأ الشاب متفهما وقال : نعم أفهم ذلك ، ولكن هذا النوع من التدليس ينكشف بسهولة والناس لن تغتر به ، وبالتالى فهو لا يستحق ردا واهتماما ..

قال الكاتب معترضا :

كلا بل يستحق الرد قطعا، لعدة أسباب منها ، أن الناس والعقول ليست سواء فى العلم والجهل والقول الباطل إذا انتشر مهما كان تهافته سيؤثر على المدى البعيد ، وإلا لما اغتر الناس بمصطلح التنوير العلمانى المنتشر هذه الأيام وصدقوه بينما هو فى حقيقته دعوة للإلحاد ، كذلك هناك تدليسات محترفة يجيدها المنافقون الأذكياء ولا يتمكن من كشفها إلا المحترفون ، ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام (أخوف ما أخاف على أمتى المنافق عليم اللسان) ، فضلا على نقطة هامة ، أن أقوال التضليل قد تبدو لك وفى زمانك أنت مقولات شديدة الحماقة لا يقبلها عاقل ، لكنها مع تردى العلم عبر العصور تصبح قابلة للتصديق ، ولهذا فلم يهمل العلماء فى الرد حتى أحمق الشبهات ، ولتصدق

أو لا تصدق ، أنه فى زمن ابن حزم رحمه الله .. ظهرت فئة من الناس تدعى أن هناك رسلا وأنبياء فى الحيوانات !! تصور .

قهقه الشاب ضاحكا وقال : كيف هذا ، وهل هناك عاقل يقول بمثل هذا التخريف ؟!

أجاب الكاتب : بل الأعجب من هذا أنه كانت معهم أدلة يزعمونها فى القرآن واحتجوا بأن الله تعالى وصف مجتمع الحيوانات والطيور بأنها أمم أمثالنا ، ولم يلاحظ المتخلفون أن المثلية هنا فى مصطلح الأمم ذاته أى ممالك وتجمعات لها نظام فيما بينها ، ولم يلاحظوا أيضا أن إرسال الرسل إنما يكون للتكليف ، والتكليف يقتضي العقل والقرآن صريح فى أن الأمانة والرسالة فى تكليف الشرائع لم يحملها إلا الإنس والجن

ولو كانت الشبهات الواهية لا تؤثر ولو بنسبة بسيطة ، فلماذا صدق بعض التائهين ما ردده أحد الملاحدة من أن وصف الكفار فى القرآن لا ينطبق على أى إنسان إلا على كفار قريش فقط فى زمن النبي عليه السلام أما بعد ذلك فكل من أتى بعدهم من أجيال فهم مسلمون وسيدخلون الجنة حتى الملاحدة وحتى لو لم يؤمنوا بمحمد ولم يقوموا بشعائر الإسلام ؟!

بالإضافة إلى ظهور بعض الناس تقول بأن دين الإسلام من زمن الصحابة وحتى اليوم ـ حتى فى زمن الصحابة بعد النبي عليه السلام ـ هو غير الإسلام الحقيقي الذى نزل على محمد عليه الصلاة والسلام ، وأن الإسلام الذى توارثناه من الصحابة والتابعين حتى اليوم إنما هو دين التراث ، أما الإسلام الحقيقي فى زعمهم فليس فيه أى نصوص من السنة أو التفسير وعلوم الشريعة ، بل هو فى القرآن فقط ، وهذا الإسلام ليس فيه الصلاة التى نعرفها بل الصلاة هى مجرد دعاء نقوله مرتين فى اليوم وحسب ، وليس فيه صيام ولا زكاة ولا حج ولا معنى فيه للجهاد ولا الجزية ولا معنى فيه لضرورة الإيمان بمحمد عليه السلام ، وأن كل هذه العبادات لها مفاهيم أخرى غير التى نعرفها لأنها كانت وقتية محددة بزمن النبي عليه السلام وحده !!

وعندما تستمع إلى هذه الأقوال منشورة ومسموعة فى الصحف والفضائيات ، فلك أن تسأل كيف تمكن هؤلاء من قول هذه الأفكار علنا ؟!

بل الأنكى كيف فكروا فيها أساسا وظنوا أن الإسلام الحقيقي ضاع منذ عصر النبي عليه السلام حتى جاء هؤلاء فصححوه لنا ؟!

ونسألهم أيضا سؤالا عقليا مباشرا ، إذا كنتم فاقدى الثقة فى الصحابة والتابعين ،

وتدّعون أنهم حرفوا الدين ، فكيف تثقون فى القرآن الذى بين أيدينا وهم من نقلوه إلينا ؟!

وبالتالى فلازم قولهم يقتضي ترك كل ما وصل إلينا من التراث ، سواء كان قرآنا أو سنة أو فقه ، وبالتالى يتضح الهدف الحقيقي لهؤلاء ألا وهو ترك الإسلام بالكلية

صمت الشاب لحظة ليستوعب ما قيل ثم سأل : وهل سعد الهلالى قال هذا الكلام ؟!

قال الكاتب: لم يقله ولكنه مهد الطريق لكى يشارك القائلين بنفس هذا الكلام ، والقائلون بهذا هم بالمناسبة من معارف سعد الهلالى ويظهر معهم فى الفضائيات ويشاركهم الكتابة فى الصحف دون أن يستحى مرة واحدة فيكتب مقالا واحدا ينتقده فيهم ولو على سبيل ذر الرماد فى العيون ، بل بلغ به التبجح أن مدح أحد هؤلاء الإعلاميين ووصفه بالمفكر الإسلامى المجتهد ، مع أن هذا الإعلامى نفسه ـ وهو الصحفي إبراهيم عيسي ـ وقبل أسابيع من لقائه بالهلالى وعلى نفس القناة ، كان يردد أشباه هذه الأقوال وبلغ به التبجح بأن انتقد مفهوم (الثوابت) فى الإسلام باعتبار أن الإسلام ليس فيه ثوابت ملزمة معصومة من النقد ، وكأن الشهادتين وأركان الإسلام والفروض ليست من الثوابت !!!

كما صرح قائلا بأنه لا يوجد فى القرآن ولا فى السنة شيئ اسمه الشريعة الإسلامية أصلا !! ، ولست أدرى ألم يفتح هذا الرجل مصحفا من قبل ؟!

وبلغت به السفالة والوقاحة أن يقول عصر الصحابة والرسالة ليس عصرا ملائكيا ودلل على ذلك بأن المدينة المنورة فى عهد النبي عليه الصلاة والسلام كان بها تحرش جنسي !! ـ نعوذ بالله تعالى من هذا الإفك المبين..

وبعد كل هذا يظهر معه سعد الهلالى مبتسما ومرحبا ومادحا ، بل وجاء مناصرا له فى هذا اللقاء حيث استدعاه إبراهيم عيسي على عجل كى يدافع عنه ويعضده ضد الهجوم الذى تعرض له بسبب افترائه على أبي بكر الصديق ، عندما قال بأن الإرهابيين الذين يحرقون خصومهم بالنار استندوا إلى حرق أبي بكر الصديق لأحد الجناة ، وهذا كذب فاضح وجهل شديد وتعمد واضح لإلقاء التهمة على التراث الإسلامى واتهامه بإفراز الإرهاب ، وقد أوضحت تلك القضية بكاملها فى مناقشة علوم الحديث والعقيدة ، وكيف كان منهج العلماء فى نقل القرآن والسنة والتاريخ .. وأن كتب التاريخ والحديث فيها روايات متكاثرة موضوعة حذر منها العلماء ، ومنها تلك الرواية المفتراة على أبي بكر رضي الله عنه.

قال الشاب :

ولكن ما هو منهج سعد الهلالى الخاطئ فى الاختيارات الفقهية ولماذا اعتبرت منهجه مضلا فى الاختيار الحر من كتب الفقه ؟

أجاب الكاتب :

منهجه ببساطة أنه يري دور العالم والفقيه هو عدم الإفتاء بالرأى الذى يراه صوابا معضدا بالأدلة ، بل دور العالم فقط أن يبسط كافة الآراء أمام المستفتى والأخير له حق الإختيار دون أن يجذبه المفتى إلى رأى معين أو يحذره من رأى شاذ !! ، أى أنه يدعو المسلمين لفتح كتب الفقه واختيار ما يشاءون من أقوال العلماء ـ ولو كان قولا شاذا منتقدا من كافة العلماء ـ ويفسر ذلك بأننا لو رفضنا بعض أقوال العلماء فسنصبح إقصائيين !!

ولبيان مدى خطورة قوله نوضح الآتى ..

أولا : الإنتقاد والتحذير من أقوال العلماء الخاطئة والمبنية على اجتهاد خاطئ ليست إقصاء ، فالإقصاء هو منع الإنسان من إبداء رأيه ، وهذا ما لم يحدث من عالم تجاه عالم آخر تحت مظلة أهل السنة ، وإلا كيف وصلت إلينا مختلف الأقوال الشاذة منسوبة لأصحابها ؟! ، بل كيف وصلت إلينا أقوال الفرق الشاذة وأهل الإلحاد التى نقلها العلماء فى معرض الرد عليها ؟!

بل إن العلماء كانوا هم من ينقلون أقوال بعضهم البعض فى كتبهم ويناقشونها مناقشة علمية تركت للإسلام تراثا علميا هائلا وفكرا مستنيرا لا يشبع منه طالب علم ، فاختلاف الفقهاء ـ فى الأمور التى يجوز فيها الإختلاف ـ كانت نموذجا للقبول والترحيب والنقاش العلمى والتسليم للدليل الأصح ، وقد وردت عن العلماء أقوال عديدة تبين مدى سعة صدورهم لآراء الآخرين مهما اختلفت معهم مثل قول أبي حنيفة المشهور :

(قولنا هذا رأى وهو أقصي ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه)

أيضا كان الإمام مالك يكثر من الإستدلال بالآية الكريمة (إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين) ، وقول الشافعى (قولى صواب يحتمل الخطأ ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب)

ثانيا: الإقصاء لم يكن العلماء ينادون به فى مواجهة الرأى المخالف فيما يجوز فيه الخلاف ، بل كانوا ينادون بإقصاء الرأى الذى يتأكد بطلانه ومصادمته لصريح القرآن والسنة ومقاصد الشريعة ، ولهذا كانوا يردون هذه الأقوال ويقصونها دون المناداة بإقصاء صاحبها طالما كان عالما له عطاؤه العلمى لأن كل عالم له زلة أو هفوة ، فلا يجوز

أن نسقطه لأجلها كما لا يجوز أن نقبلها منه، أما إقصاء الأقوال مع المناداة بإقصاء أصحابها أنفسهم وتحذير الناس منهم وإسقاط عدالتهم ، فهذه الأمر لم يستخدمه العلماء إلا مع المبتدعة ودعاة الفتنة ودعاة الإلحاد فليس هناك قبول للآخر فى هذه الحالة .. ومن غرائب سعد الهلالى أنه يدندن كالعلمانيين بدعوى قبول الرأى والرأى الآخر وفى نفس اللحظة يطالب بمنع وإقصاء السلفيين والتيارات المتشددة والإرهابية مع أن لهم فكرا يعملون به وآراء شاذة يصرون عليها ، وهذا تناقض مألوف من هذه الزمرة فالحرية وقبول الآخر لا يرفعونها إلا لترويج آرائهم هم ويطالبون كل الناس بقبولها ، أما آراء مناهضيهم فليس لها نصيب من الحرية قط !

لكن الدين الإسلامى يمنع كلا الجانبين الجانب المتشدد ، والجانب المتسيب ، لأن فى منعهم وقاية المجتمع من الفتن ..

ثالثا : تعريف الهلالى للفقيه بأن وظيفته فقط هى النظر إلى كتب العلماء السابقين وإبلاغ المستفتى بها دون أن يتدخل فى اختياره ، هذا تعريف يزدرى ويحط من العلم والعلماء على حد سواء بل إنه يمحو أى لزوم لوجود العلماء من الأساس ، ليس فقط لأن كتب الفقه السابقة لا تحتوى على فتاوى النوازل وبالتالى ستحتاج علماء عصرنا للإفتاء فيها ، بل لأنه قام بتحقير العلماء وتهوين شأنهم عند أنفسهم وعند الناس لأن الناس لن تُتعب نفسها فى طلب علوم الشريعة أصلا ولن تلجأ إلى أى عالم ، فيكيفهم أى جهاز كمبيوتر فيه برنامج متخصص لفتاوى كتب الفقه ليصبح أكثر قيمة عندهم من أكبر علماء العصر !!

وليس في هذا الأمر ترسيخ لحرية الناس كما يقول ، بل هو ترسيخ للفوضي ، فالعالم مهمته الإرشاد والتنبيه وولايته على الناس هى ولاية العلم والتخصص كما سبق أن شرحنا

رابعا : لو أننا طبقنا منهج سعد الهلالى باتباع كافة أقوال العلماء لكان علينا تحليل كل الفواحش كالخمر والزنا والربا وحتى القتل

تساءل الشاب:

وهل هناك فقهاء أباحوا هذه الأشياء بأقوالهم ..

أجاب الكاتب:

ليس الأمر كما تتصور ، فهم لم يبيحوا تلك الفواحش هكذا بصريح أقوالهم ، بل الإباحة هنا تأتى بما يلزم من أقوالهم ، حيث أنها آراء فقهية بها ثغرات كبيرة يستطيع

أهل المعاصي أن ينفذوا منها ويستغلونها لتنفيذ أغراضهم دون أن يعترض أحد ، تماما كالثغرات فى نظريات فقهاء القانون ، فالعيب الرئيسي ليس فى نصوص القانون ذاتها أو أقوال الفقهاء فى ذاتها ، ولكن العيب في من يجد ثغرة تؤهله للنفاذ منها ، مثل قانون الإجراءات الجنائية فى أى بلد وهو اللعبة المفضلة للمحامين لتبرئة القتلة والمجرمين ، فالقانون تم وضعه أساسا لحماية الأبرياء من تلفيقات القضايا عن طريق وضع ضوابط تُلزم الشرطة بإجراءات معينة تكفل عدم إلقاء القبض على برئ ، ولكن المحامين يستغلونها فى إبطال القضايا الحقيقية لمجرد خطأ صغير فى الإجراءات ، فالقانون فى مصر مثلا ينص على أن تهمة السب والقذف يلزم لها أن يقترن السب والقذف الصريح باسم المتهم بشكل محدد ، فيستطيع أى كاتب أن يسب أى خصم له سبا مقذعا ويستخدم فيه اسم شهرة شائعا وليس لصيقا بالضحية وحدها ، فتسقط التهمة بالشيوع ، كما يستطيع الكاتب أن يسب بلفظ متعدد المعنى ومع ذلك تكون الشتائم مفهومة لكل الناس ورغم هذا لا تستطيع الضحية إدانته لأن شرط التحديد مفقود ، مثلا يمكنك أن تسب شخصا بواحد من أبشع ألفاظ السباب العامية الدارجة ، ومع هذا لا يستطيع القاضي إدانتك لأن نفس اللفظ معناه فى الفصحى العربية الخادم أو مؤدى المعروف ! ، وبالتالى فإذا وصفت سياسيا بمقال مدح ساخر بأنه (خادم الأمة) ولكنك وضعت اللفظ الآخر بدلا من الخادم فلن يستطيع إدانتك لأن سياق الكلمة جاء بالمدح !

قال الشاب : ولكنك سبق أن قلت أن التشريع الإسلامى ليس به ثغرات القانون الوضعى

قال الكاتب مؤيدا :

نعم هذا صحيح ، ولكننا نتكلم عن أقوال وتعريفات فقهية لم يأخذ بها العلماء ولم تأخذ بها الأمة بل أخذوا بالنظريات المجمع عليها التى تكفل تحقيق الردع والعقاب وتضمن فى نفس الوقت درء العقوبة بالشك أو التلفيق عن طريق اشتراط الضوابط الموضوعية

قال الشاب : ما هى أمثلة هذه الأقوال التى تحتوى على الثغرات ..

قال الكاتب :

عندما أسس المسلمون الفقه وقننوا قواعد الشريعة الإسلامية فى نصوص فقهية يستعين بها القاضي ، كان لزاما عليهم أن يضعوا تعريفات جامعة مانعة لكل جريمة وكل عقوبة وبأدق التفاصيل ، بحيث أن وصف الجريمة أو الفعل يجب أن يحتوى على كافة أركان الجريمة فلو غاب ركن تسقط العقوبة ، وكان المرجع فى هذه التعريفات هو

نصوص القرآن ونصوص السنة القولية والفعلية ، ولكن الأحاديث النبوية فى زمن تأسيس الفقه الأول لم تكن متوافرة كلها بالضرورة عند كل فقيه ، فكان كل فقيه يستقصي ويقضي بناء على الحديث الذى ثبت عنده، اعتمادا على أنه حتى لو أخطأ فسيصحح الخطأ عندما يبلغه الحديث أو يقوم العلماء الذين وصلهم الحديث بالتصحيح ، لأن علوم الفقه والشريعة كلها كانت تكاملية بين سائر الفقهاء، ولهذا نص أكثر الفقهاء عندما وضعوا فقههم بأن آراءهم إذا خالفت حديثا لم يعرفوه أو فتوى للصحابة لم تصلهم، فإنهم بريئون من هذا القول ، ومن ذلك قول الشافعى (إذا صح الحديث فهو مذهبي)، ويقول أيضا (إذا صح الحديث ولم آخذ به فقد ذهب عقلى) ، وبناء عليه وصل الفقه إلى العصور التالية متكاملا بردود العلماء على بعضهم البعض وعندما بدأ عصر التدوين أصبح للأمة مراجع تحوى الفقه بلا ثغرات لأنها نتاج ذاخر لمجموع العلماء ولهذا لم يأخذ جمهور العلماء بقول أبي حنيفة فى حصر الخمر الذى يحرم قليله وكثيره إلا إذا كان الخمر معصورا من العنب والتمر أما غير ذلك فيجوز شرب القليل منه والذى لا يحقق شربه السكر، ورفض العلماء ذلك لأن الحديث الذى لم يبلغ أبـــا حنيفـــة نص على أن (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)، وحديث (ما أسكر كثيره فقليله حرام) وبالتالى فهو يشمل كافة أنواع الخمور بل والمخدرات طالما توافرت فيه صفة الخمر وهى السكر وغياب العقل والوعى..

فهذا أبو حنيفة ـ بكل ما يمثله من ثقل فقهى ـ ولكنه أخطأ فى الإستدلال فهل نأخذ بقوله ـ وفق منهج الهلالى ـ وبالتالى نبيح الخمر المصنوع من البصل والتين أو منقوع البراطيش !![٤٨]

ضحك الشاب وهو يقول: كلا طبعا، وماذا أيضا ؟!

قال الكاتب:

هناك بعض كبار العلماء وضعوا تعريفا للقتل العمد ـ وهو المستحق لعقوبة الإعدام ـ بأنه القتل الذى يتم بسلاح أو آلة هى قاتلة بطبيعتها ، فلو تم استخدام آلة أو شيئ لا يقتل غالبا ، فهنا لا يعتبر قتلا عمديا بل قتل خطأ ، فبعضهم حصر القتل العمد فى الخناجر والسلاح الصريح وقطعة الحديد أو المعدن الثقيلة أو الصخرة العظيمة أو النار ونحو ذلك من الأدوات التى تقتل بطبيعتها ، أما الأدوات التى لا تقتل بطبيعتها فهى الأدوات التى لا

(٤٨) قال بهذا الكلام أحد مجددى هذا الزمان وهو الدكتور يوسف زيدان أستاذ المخطوطات الذى يعالج تاريخ الأمة بالتحقير وبنفس أسلوب الإقتطاع والإجتزاء اعتمادا على جهل الناس بالمراجع.

تقتل غالبا ولا يتم استخدامها فى القتل وإنما تتسبب بالقتل لتوافر ظروف استثنائية كأن يضرب الإنسان إنسانا آخر بعصا رفيعة لكنه يغرسها فى موضع قاتل ، هنا لا يعتبر القتل عمديا وبالتالى فلا قصاص بل تكون العقوبة مخففة.

تساءل الشاب: وما عيب هذه الآراء؟!

قال الكاتب:

عيبها أنها تفتح الباب أمام القتلة والسفاحين باستخدام أساليب لا يظهر فيها التعمد رغم أنهم يقصدون القتل ويدركون أثر أفعالهم كالقتل بحقنة هواء مثلا ، أو القتل باستخدام دواء له أثر جانبي قاتل عند من لديهم مرض معين ، بل تكمن الكارثة فى أن عدد كبيرا من الفقهاء كان يعتبر القتل بالسم ليس قتلا عمديا باعتبار أن الضحية هنا شاركت فى فعل القتل بالغفلة ولا يعتبر القتل بالسم عمديا عندهم إلا إذا تناوله الضحية مكرها وبالإجبار.

قال الشاب: ولكن السم قاتل بطبيعته

قال الكاتب:

هذا الرأى كان مناسبا لعصر أولئك الفقهاء حيث كانت أنواع السم محدودة ويمكن كشفها لأنها تُغير طعم الشراب والأكل ، بالإضافة إلى أن الفقهاء اعتبروا غفلة الضحية ووقوعه فى الفخ هى السبب فى موته وبالتالى اعتبروها شبهة تدرء الحد ، وإن كانت لا تدرء العقوبة التعزيرية .. ، أما فى عصرنا الحالى فحدث ولا حرج فالسموم الكيميائية وحدها تزيد عن آلاف الأنواع ومعظمها من المستحيل كشفه حتى للخبراء، فضلا على أن الأدوية السامة تملأ الأرض بينما هى ليست سما أصلا ، بخلاف أن هناك أنواع من السموم تقتل باللمس، وهناك الغازات السامة المستخدمة فى الأسلحة البيولوجية وبعضها ليست له رائحة مميزة، وهناك أنواع من الأشعة غير المرئية وتقتل عن بُعد ، وبهذا يستطيع القاتل حتى لو أمسكوه وأمسكوا سلاحه أن يحتج بأنه لم يقترب من الضحية أساسا ولم يستخدم سلاحا وهناك آراء أخرى لبعض الفقهاء تفتح الباب لجريمة الزنا على مصراعيها، مثل رأى أحدهم فى أن حد الزنا لا يتم تطبيقه على الذى يزنى بخادمته المستأجرة لتنظيف البيت أو رعاية الأطفال، وحجته فى ذلك أن هناك شبهة تعاقد بينهما والتعاقد يجعلها فى حكم ملك اليمين كالجارية، وبالتالى فهى شبهة تدرأ الحد وتقصر العقوبة على التعزير، وقد أبطل الفقهاء هذا الرأى بالطبع لأن عقد العمل بين المتعاقد والخادمة هو

عقد موصوف ومحدد لفعل معين لا يشمل المواقعة ، وإلا لأصبح كعقد زواج الشرعى تماما وليس مجرد شبهة تدرأ الحد ، كما أن الجارية هى ملك يمين وليست حرة ، وبالتالى لا يجوز قياسها على الحرة حتى لو كانت خادمة، فتخيل لو أننا أخذنا بهذا الرأى فى عصرنا اليوم سيسعى كل الناس لاقتناء الخادمات بل حتى طلبة المدارس والجامعات كل منهم سيعقد مع زميلاته عقد معاونة على المذاكرة وكذلك أصحاب القنوات الفضائية مع المذيعات، وأصحاب الشركات مع الموظفات ليتحول المجتمع فى لحظة إلى مسرح بورنو جماعى ومن أعجب عجائب العلمانيين أنهم استغلوا وجود هذه الأخطاء فى كتب الفقه ليدللوا تارة على تحليل الفواحش، وتارة فى الطعن على محتوى كتب الفقه، فهم فى الحالة الأولى يتجاهلون عمدا أن عشرات العلماء كتبوا وبينوا اعتراضاتهم على تلك الأخطاء وحذروا منها ، وهم فى الحالة الثانية يتعاملون معنا بمبدأ خرافى فاسد ، وهو اعتقادهم أننا طالما نأخذ من هؤلاء العلماء فيبغي أن نعتقد فيهم العصمة !! وأنهم بلا أخطاء !!

فبأى منطق وبأى عقل تُـلزم خصومك بما يلتزموا هم به ؟! ، وكيف تحاسبنا على شيئ لا نعتقده أصلا ونؤمن بعكسه ، فهم يقولون مثلا أننا نعتقد بعصمة أئمتنا ، فلما نفينا هذا ووضحنا أن عقيدة المسلم لا يمكن أن تؤمن بعصمة أحد بعد الأنبياء ، يقولون إذا لماذا تأخذوا منه طالما أنه بشري ويخطئ ؟!

وهذا من أعجب القياس الذى تراه فى حياتك ، حتى من خلال منطقهم العلمانى البحت، أين وجدوا من علماء أى مجال من يشترط فى كتب العلماء أن تكون خالية من الأخطاء وإلا لا يأخذ منها شيئا !! ، لو أننا عممنا هذا المنطق فلن يبقي هناك عالم على وجه الأرض تأخذ منه أى علم من أى نوع .

قال الشاب متحيرا : ولكن ألا يعلم الدكتور سعد الهلالى بهذا ..؟!

أجاب الكاتب :

أخبرنى أنت كيف يمكن أن يجهل ذلك وهو رئيس قسم الفقه المقارن فى جامعته أى أنه أكثر من يدرك مختلف أقوال الفقهاء ومنهجهم فى الفتاوى ؟!

بل ما يثير الجنون أنه كاد يتراجع بالفعل عندما حاول تفسير قوله وعزوه إلى وصف الأمم السابقة على الإسلام، وكاد الأمر يمر على هذا الوجه ويتغافل الناس عن صريح قوله ـ طالما أنه تراجع أيا كان شكل التراجع ـ لكن ما حفز علماء الأزهر ضده هو أنه

أثناء تبريره لقوله هاج وماج وأعلن أنه لم يخطئ قط وأن كلامه حمله علماء الأزهر على غير محمله أى أنهم قد ترصدوا له واخترعوا له السقطات إنتقاما منه لأن القائمين على الأزهر فيهم الكثير من الإخوان !!

وبالطبع بعد هذا الإتهام المستفز الذى صار الوسيلة المفضلة للتحريض وإرهاب الناس كى تسكت عن الحق، هو أن ترميهم بالإنتماء إلى العصابات الإرهابية حتى لو كان تاريخهم وحاضرهم يكشف فى وضوح عداءهم الشديد لتيارات الإسلام السياسي، ولكنها وسيلة مفضلة هذه الأيام لابتزاز الخصوم، حتى أن أحد المخرجين أخرج مسرحية تسخر من تيارات الإسلام السياسي ولكنه دس فيها اعتداءات سافرة على ثوابت الدين، فاعترضت الرقابة عليها ، وقديما كان المخرجون عندما يتعرضون لمنع الرقابة لأعمالهم المتجاوزة كانوا يلجئون للإبتزاز عن طريق المتاجرة بحرية الرأى ومحاربة الإبداع ..

لكنهم فى ظل الأجواء الحالية المتحفزة ضد الإرهاب والتشدد وجدوا الوسيلة الناجعة فاتهم هذا المخرج مسئولى الرقابة بأنهم داعشيون وإرهابيون تسللوا لوزارة الثقافة !! ، وهذه نكتة حقيقية والله، فكل من له علاقة بالشأن الثقافي فى مصر يعرف يقينا أن وزارة الثقافة منذ السبعينات وحتى اليوم فى عهد جابر عصفور هى وزارة علمانية التوجه حتى النخاع، وسبق للأزهر أن دخل معها فى معارك مختلفة بسبب إصدارهم لأعمال الملحدين والعلمانيين والترويج لها على أنها من الإبداع، مثل أعمال سيد القمنى والذى حصل على جائزة الدولة التقديرية من الوزارة على ما ينشره من كفر صريح ، وعمل روائي فاضح مثل رواية وليمة لأعشاب البحر .

القصد.. أن سعد الهلالى حاول تهديد زملائه من علماء الأزهر بهذا الأسلوب التحريضي ، لكنهم لم يخضعوا للإبتزاز فردوا عليه كما سبق أن وضحنا وواجهوه بنص كلامه المسجل ، فأخذته العزة بالإثم وتراجع حتى عن توضيحه السابق، ليعود ويصر على قوله الأول فى لقاء جديد له على الفضائيات، ويضيف لطامته السابقة كارثة أخرى وقول آخر لم نسمع به من أحد العلماء أو حتى طلبة العلم فى التاريخ ، عندما استغل الحكم الأصولى الذى يقضي بتوصيف أنواع الكفر، وهى الكفر الأكبر والكفر الأصغر والذى يصفه العلماء بعبارة (كفر دون كفر) ، فالكفر الأكبر كالإلحاد الصريح والشرك الصريح والإنكار الصريح ونحو ذلك، أما الكفر دون كفر ، فنصف بها حالة المسلم عندما يأتى بفعل كفري ـ كعدم الحكم بما أنزل الله فى قضية معينة ـ ولكنه لا ينكر

الشرع أو ينكر أركان الإيمان أو أركان الإسلام وإلا كفر كفرا أكبر ، فنسمي فعلته هذى بأنها كفر دون كفر .. أى أنها كفر عملى وليس كفرا اعتقاديا ، لأن إنكار أى ركن من أركان الإيمان الثمانية وأركان الإسلام الخمسة هو كفر اكبر بإجماع المسلمين ، وهو أمر لا يستحق الإيضاح لفرط وضوحه ، وعلى هذا الأساس حارب أبو بكر الصديق المرتدين وسماها المؤرخون حروب الردة لأن المرتدين لم ينكروا من أركان الإسلام إلا ركن الزكاة وقالوا بأنها فرض فقط حال حياة النبي عليه السلام ! فاستغل سعد الهلالى هذا البيان الأصولى الخاص بكفر العمل ليحمله على كفر المعتقد ، وقال ردا على خصومه، بأن المسلمين يؤمنون بوجود (كفر دون كفر) ، وعليه ـ بالمنطق ـ يجب أن يؤمنوا بأن هناك (إسلام دون إسلام) !! فتصور إلى أى مدى وصل به الضلال والتضليل ، حتى يبرهن على صحة إسلام من اكتفي بالشهادة لله دون الشهادة بنبوة محمد عليه السلام ، بأن هناك إسلام (نص نص) كما نقول بالعامية !!

قال الشاب : وما هو دافعه لهذا وهو خير من يعلم جزاء تلك الأقوال.

قال الكاتب :

سأعيدك لقضية إبليس ـ لعنه الله ـ ألم يكفر معاندا رغم يقينه بالله ؟!

قال الشاب فى فضول : ولكن هذه القضية تحيرنى فعلا، كيف يمكن تفسير هذا التصرف وأمثاله من الأفعال التى تضاد أى منطق عقلي؟

قال الكاتب:

أنت تقيس الأمر بعقلك، وترى أن الأمور غير العقلانية هى سلوك عجيب ومستغرب من فاعلها ، لكنك تنسي أن الحاكم على الإنسان ليس عقله ، وإلا لما كان هناك مذنب على وجه الأرض ، فالحاكم على الإنسان هو القلب ولهذا استخدم القرآن الكريم (القلب) عند موارد وصف العقل والإدراك فقال عز وجل (لهم قلوب لا يفقهون بها) ، ومع أن الفقه هو مرادف الفهم ، وهى وظيفة العقل ـ كما نتصور ـ لكن القرآن لم يقرنها بالعقل ..

لأن العقل وظيفته الإدراك والتمييز، أما الفهم والتصرف بناء على هذا الفهم فهو وظيفة القلوب، ولذلك فهى أخطر ما يتحكم فى الإنسان ، وهى موضع النية ، والنية هى أساس الأفعال كلها، فالقلب عليه مدار التطبيق ويتحكم فى القلب عدة عوامل ومؤثرات تتصارع فيما بينها، كالنفس والهوى والشيطان من جانب ، والضمير والإيمان والفطرة من الجانب الآخر وقد يكون مفهوما ومنطقيا لنا أن يقع الإنسان فى الضلال إذا تم

تضليله أو دفعه للخطأ ، لكن الذى يحيرك فى سؤالك هو كيف يكون الإنسان مقتنعا بموضع الصواب ويتركه للباطل ..؟

وهذا يفسره الهوى والنية الفاسدة وعدم الإخلاص والتعصب ، هنا تضعف القوى الإيجابية ليتغلب على القلب القوى السلبية فتعمى البصيرة ، فيري الإنسان بوافر بصره الخطر ويقع فيه لغياب بصيرته ، وما فعله إبليس ـ لعنه الله ـ فعله ويفعله الإنسان أيضا رغم يقينه بما يقدم عليه ، وإلا فلماذا يرتكب المسلمون المؤمنون جرائم الفواحش ، مع أن أصغر طفل يعلم مصير من يفعل ذلك ؟!

بل حتى على مستوى القوانين، لماذا يمتهن بعض الناس القتل أو تجارة المخدرات سعيا للمال مع أن الجزاء المتوقع فى أى لحظة هو الإعدام وبالتالى لن ينفعه ماله ساعتها ! ، بل الأنكى من هذا ما حدث فى قصة السامرى مثلا فقد دبر خدعة خوار العجل لبنى إسرائيل وأغواهم بعبادته على أنه ربهم ورب موسي وهارون، رغم أنه هو من صمم ونفذ تلك الخدعة ليُـضل بنى إسرائيل ، فلماذا فعل ذلك وهو يعلم يقينا أنه كاذب ، وكيف فعل ذلك وهو يعلم مصيره الأسود ـ حتى المصير الدنيوى ـ عندما يعود موسي عليه السلام فيكشف فعلته للناس !

وأمامك أيضا مثال يثير دهشتنا إلى اليوم ـ كمسلمين ـ فعم النبي عليه السلام .. أبا طالب ، كان يعلم يقينا بصدق نبوته ، وإلا لما حرّض ابنه عليا على اتباع ابن عمه ، وهذا يعنى أنه لم يناصره فقط بدافع الحمية القبلية ، والقرابة ، بل على الأقل يغلب على ظنه أنه على الحق وإلا ما دفع ولده لاتباع الإسلام ، ومع هذا مات مشركا واستجاب لعصبية قريش التى حرضته على تفضيل الانتماء لآبائه على اتباع الهدى ..

كذلك هناك قصة اليهودى الذى كان جارا للنبي عليه السلام ، ومرض ولده مرض الموت فجاء النبي عليه السلام يزوره فى مرضه ، وقال للولد أمام أبيه : أسلم واتبعنى ..

فنظر الولد نظرة تردد إلى والده ، فبادره والده اليهودى قائلا : أطع أبا القاسم !!

وبالفعل استجاب الولد ومات مسلما ، لكن القصة لا تنقل لنا أن والده نفسه قد آمن بما أحب لابنه ؟!!

فالطبيعة البشرية عدوها الأول من نفسها ـ وليس من الشيطان ـ فالعناد كما قالوا يورث الكفر ، والعصبية المقيتة ـ أيا كان نوعها للقبلية أو الفكر أو الجنس ـ أشد ما حذر النبي عليه الصلاة والسلام أمته منه بعد البدع ..

وليست العصبية للنفس فقط تتمثل فى النفاق الظاهر ، بل هناك نفاق أشد يظهر فى صورة الحق والنضال والشجاعة !!

قال الشاب: وكيف هذا ؟!

أجاب الكاتب:

لقد أدرك فقهاء الامة من السلف الصالح مقاصد الشرع وحقيقة الإيمان كما لم يدركها بعدهم أحد، ولهذا قالوا حكمة بالغة الدقة والجمال ، ومعناها :(ليس القاضي العادل هو من يقضي للضعيف المظلوم فى مواجهة الحاكم الظالم فقط، بل القاضي الأعدل والأشجع هو من يقضي للحاكم صاحب الحق على المحكوم الظالم دون أن يخشي اتهام الناس لهم بالنفاق) فلو أنك تمثلت هذه المسألة ، ستجد أن الناطق بالحق لمناصرة الضعفاء فى مواجهة الحكام الظلمة ، هى شجاعة كبري نعم ، وتكررت فى التاريخ كثيرا لأنها موضع البطولة المشهور، والناس درجت على احترام وتبجيل من يقف أمام الحكام بغض النظر عن حقيقة الموقف ذاته ، ولكن الشجاعة الأكبر والأصعب فى الاختيار أن تنطق مناصرا للحاكم فى قضية تراها أنت ـ حقا لا نفاقا ـ ولا تخشي بعد ذلك تشنيع الناس عليك بنفاق الحاكم ، وهذا ما يسميه أهل الفكر بنفاق الرعية أو الغوغاء ، ولو أنه نادر الحدوث الآن مع شيوع الظلم فى مجتمعات المسلمين ..

لكنه يتكرر كثيرا بين أهل العلم والجمهور ، فتجد بعض العلماء يفتى الناس فى مسائل معينة برأى متشدد ـ هو نفسه غير مقتنع به ـ وذلك كى يظهر أمام الناس بأنه مدافع أصيل عن الشريعة، لأن الناس بطبيعتها درجت على الإفتتان بالجانب المحافظ مع كثرة المتاجرين بالتجديد .. خلاصة هذا كله أن حب الظهور والشهرة بالذات لمن كان يستحقهما فعلا هو أمر فى منتهى الخطورة إن لم ينله الإنسان ، وغالبا ما يقف خلف التنازلات التى يقدمها بلا حدود وتبدأ بخطوة واحدة فقط على طريق التخلى عن المبادئ ثم تستمر وهذا فى الواقع هو معنى الفتنة التى حذرنا منها النبي عليه السلام ألا وهى فتنة الشبهات وأوصانا أن نتقي الشبهات كى نستبرئ لعرضنا منها تماما فقال (الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور متشابهات ، فمن اتقي الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) وفى الفصل القادم سنتعرف التفاصيل التاريخية لموجات الشبهات التى عصفت بتاريخنا وعقيدتنا وثوابتنا ، ومتى وكيف حدثت ولماذا ؟!